مجلة

الجمعية العلمية السعودية للغة العربية

مجلة – علمية – محكمة

رقم الإيداع: (١٤٢٩/٣٣٠٢هـ بتاريخ ١٤٢٩/٦/٧هـ
الرقم الدولي المعياري (ردمد): ٤١٥٥ - ١٦٥٨

كل بحث نشر في المجلة
يعبر عن رأي صاحبه

أسرة المجلة

المشرف العام على المجلة، رئيس مجلس إدارة الجمعية:

- أ. د. حمد بن محمد العضيب

رئيس التحرير، رئيس اللجنة العلمية في الجمعية

- د. عبدالرحمن بن محمد العمار

أعضاء هيئة التحرير:

- د. وليد بن إبراهيم قصّاب
- د. عبدالرحمن بن عثمان الهليل
- د. صالح بن ناصر الشويرخ
- د. سليمان بن عبدالعزيز العيوني
- د. سعود بن عبدالله آل حسين
- د. سليمان بن سليمان العنقري

أمانة التحرير:

- د. علي بن موسى آل شبير
- د. أحمد بن محمد هزازي

طبيعة المجلة:

- مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية.
- مجلة علمية محكمة.
- تُعنى بعلوم اللغة العربية وآدابها.
- تنشر البحوث والدراسات العلمية المحكّمة.
- دورية نصف سنوية، تصدر بداية السنة الهجرية ومنتصفها.

شروط النشر:

- أن يكون البحث في علوم اللغة العربية وآدابها.
- أن يكون مكتوبًا على مقاس ورق (A4).
- أن يتّسم بالجِدّة والابتكار مع الأصالة وسلامة الاتجاه.
- أن يلتزم البحث بالسلامة اللغوية، والدقة في التوثيق والتخريج.
- أن يقدم الباحثُ نسختين حاسوبيتين من بحثه :إحداهما بصيغة) الوورد (متضمنة اسمه الرباعي وجهة عمله، والأخرى بصيغة) البي دي إف (مجردة من اسم الباحث، وملخّصاً باللغة العربية لا يزيد على صفحة .
- أن يلتزم الباحث بعدم نشر بحثه المقدم إلا بعد موافقة هيئة التحرير.
- أن يوقع الباحث إقراراً يتضمن امتلاكه لحقوق الملكية الفكرية للبحث كله.
- أن تكون الهوامش أسفل كل صفحة .
- ألا يكون البحثُ، كله أو بعضه- منشوراً، أو مقدّماً للنشر في مجلة أخرى.
- لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث المنشورة وغير المنشورة إلى أصحابها.

المراسلات:

تكون المراسلات: باسم

رئيس تحرير المجلة العلمية للجمعية العلمية السعودية للغة العربية.

على عنوان الجمعية:

العنوان البريدي على الشبكة: arabic1429@gmail.com

العنوان البريدي المملكة العربية السعودية

الرياض: ١٤٣٢ – ص. ب. ٥٧٦٢ (الجمعية)

الهاتف: ٠١١/٢٥٨٥٥٨٩ - الناسوخ: ٠١١/٢٥٨٥٥٩٠

(للاستفسار عن الاشتراك في المجلة يمكن المراسلة عن طريق العنوان السابق).

مِعيارَ العِلَةِ لِرأيِ سِيبَوَيه لَدَى ابْنِ جِنّي في كتابه "عِلَل التَّثْنِيَة"

دراسة نقدية في العلة النحوية

د. عبدالله بن مهدي الأنصاري

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

كلية اللغة العربية – قسم النحو والصرف وفقه اللغة

ملخص

موضوع البحث معايير العِلل التي بنى عليها ابن جني تصحيحه لمذهب سيبويه في التثنية، **والهدف** إبراز أثر العلة النحوية وفحص حقيقتها في كتاب "علل التثنية" لابن جني، ومدى دقة فهمه وتوجيهه لكلام سيبويه، **في منهج** وصفي تحليلي، مركزٍ على مقتضى العلة النحوية، والحقيقة الصوتية للظاهرة اللغوية، تعليلا ونقدًا، مع توزيع المادة العلمية في عناوين مناسبة، مترابطة بتسلل علمي دلالي، أفضت مناقشتها إلى **نتائج** أبرزها: اكتشاف تقييد ابن جني عِلَله وحصرها على ما يصحح به مذهب سيبويه ولو بتكلف، ووجود عدم الدقة في تخريجه لعبارته، وعدم سلامة عِلله من القوادح المؤثرة، وشيوع الضعف العلمي في أحكامه، و كشفت الدراسة الأثر السلبي لإغفال التدقيق في الجانب الصوتي ومقتضياته في الدراسات النحوية، وأنّ موقف التسليم بكل ما توصل إليه الدرس القديم يحجب عن اكتشاف الخلل فيما دُوِّن وأُلِّف، ثم **أوصتْ الدراسة** بالتدقيق في أحكام النحويين وعباراتهم، بدلا من اتخاذها أدلةً قاطعةً، وعرض عللهم على ما تقرر في علم الأصول للكشف عن حقائقها وصحة الاعتلال بها علميًّا، والاهتمام بالجانب الصوتي وما يترتب عليه من نتائج مؤثرة في الوصف النحوي التركيبي والصرفي.

الكلمات المفتاحية:

المِعْيار: المكيال أو النموذج الذي يُقاسُ عليه.

العلةُ: سبب وجود الشيء، أو ما يستلزم حُكمًا لما وُجدَ فيه.

حرف الإعراب: الحرف الأخير من الكلمة.

الإعراب: العلامة الدالة على نوع الإعراب.

عَلَم التثنية: علامَة التثنية.

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله وحده، وأشهد ألا إله غيره، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد: فقد قرأتُ كتابَ " علَل التثنية" لأبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة(٣٩١هـ) رحمه الله، فألفيتُه من كتب النحو التي اعتمدت على تعليل الأحكام ومناقشتها انطلاقًا من أساس يُعدُّ من أهم أُسس بناء الفكر النحوي ابتداءً، ذلك الأساس هو "العلَّة" التي تُعدُّ الرُّكْنَ المتفقَ عليه من أركان القياس التي بُنِي عليها علمُ النحو العربي[1]، فاعتمد عليه المؤلف في مناقشة مسألة "التثنية" من أجل التأصيل لها، وهو أمر عزيز لا يَكادُ يوجد إلا في قلة من كتب النحو، أعني التأصيل للأحكام من جهة بنائها على علَلها الأصولية، ولا غَرْوَ؛ فأبو الفتح ابن جني من أشهر علماء النحو الذين عُنُوا بتعليل الأحكام وتأصيلها في اللغة، وإبراز حكمها، ولا سيما في كتابيه: "الخصائص" و"سرّ صناعة الإعراب" وعززهما بهذا الكتاب الذي يُعدُّ جزءًا مما أودعه في سِفْره الكبير الحافل بالعِلل النحوية: "الخصائص".

وفي أثناء قراءتي لهذا الكتاب استوقفتني أمور، اقتضت مني معاودة النظر فيما فيه من مناقشة وتحليل للعلَل، من أهمِّها: غموض المعايير التي يستظهرها القارئ للعلة عند ابن جني في كتابه هذا، أعني الأمور التي بَنى عليها العلَل، وانطلق منها لتعليل التثنية وأحكامها، ويشمل ذلك جوانب متعددة، كغموض وجه التعليل فيه، ونوع العلَل الموجبة فيه للأحكام، ومناسبة العلة للمعلَّل، وفائدتها في توثيق الحكم، ونحو ذلك مما يبدو غموضه من قوادح العلة في الكتاب، ويستدعي البحث عن المعايير التي بُنيت العلة عليها عند المؤلف، وعليها بَنَى نقده للنحويين، في مقابل الاحتجاج لمذهب سيبويه والتعليل له، إذ تبين لي بعد التدقيق أنه انطلق

من قناعة تامة بما قاله سيبويه في هذه المسألة، فبنى كتابه كله على العلل التي رآها موجبة لصحة كلام سيبويه، والردِّ على ما سواه، فجاءت علله مقيدةً بما تؤدي إليه هذه المقدمة من النتائج، فكانت هذه الأمور المتقدمة أصلَ مشكلة دراستي هذه ومثارَها.

وحدود البحث محصورة في "العلل" التي اعتل بها ابن جني - رحمه الله - في كتابه" علَل التثنية" خاصة لصحة مذهب سيبويه في حقيقة "التثنية" من كل ما أبداه للشرح والاستدلال لمذهب سيبويه والدفاع عنه، وما احتج به من الأقيسة.

١) انظر: لمع الأدلة: ١٠٥.

والهدف هو إبراز أثر العلة النحوية ومستواها في كتاب "علل التثنية" لابن جني، وأثرها البارز في التوثيق العلمي لأحكامه في هذه القضية، وأهميتها في بناء النقد العلمي، هذا مع تخصيص معايير علل ابن جني وأمثلته وتنظيراته بالفحص والمناقشة، بغية إزالة غموضها في هذه المسألة، وتوضيح علاقتها بصحة ما قاله سيبويه، وتوجيه فهمه لكلامه.

منهج البحث: منهجٌ وصفي تحليلي، قُرِن فيه الوصف بالنقد، واعتُمِد فيه على النظر إلى الحقائق اللغوية من جهتين: جهة مقتضى العلة النحوية، وجهة الحقيقة الصوتية للظاهرة اللغوية.

وتتلخص **إجراءات البحث** في إيراد كلام ابن جني المتضمن علَله نصًّا أو وصفًا، أو كلام سيبويه الذي تدور عليه المسألة، تحت عناوين مناسبة للمسائل، ثم تفسير مراده، ثم تحليل أمثلته وأدلته، ثم نقده وبيان الإيرادات عليه بمقتضى العلة النحوية، والتعزيز بآراء النحويين، ثم الخروج بما يقتضيه القياس والأدلة من النتائج.

ويتكون البحث من خطةٍ تتضمن مقدمة محتويةً خطتَه، ثم علة ألف التثنية ويائها، ثم مفهوم رأي سيبويه في علامة التثنية، فمناقشة تعليل ابن جني لصحة رأي سيبويه، ثم الرأي الآخَر في

تخريج عبارة سيبويه في علامة التثنية وعلة ذلك التخريج، ثم علة اختلال صيغة التثنية بالحذف، فعلة عدم تقدير علامة الإعراب على حرف التثنية، ثم نقد علة حمل عَلَم التثنية على الحرف الصحيح، وتليها علة عدم اعتبار نون التثنية حرف إعراب، فالخاتمة والتوصيات، ثم ثَبت مراجع البحث.

الدراسات السابقة: قبل الشروع في استظهار هذه المعايير ومناقشتها، شرعتُ أبحث عن دراسة تناولتها قبلا، فوجدتُ الكتابَ قد تناوله باحثون في عدة من الدراسات، ولكني لم أَقِف منها على دراسة عُنِيت بالجانب الذي أردتُه، بل جميعُ الدراسات التي وقفت عليها لم تتجاوز بعض القضايا العامة في دراسة العلة، ودراسة أحكام التثنية، وهذان موضوعان مدروسان ومبثوثة أحكامهما مفصلةً في كتب النحو وأصوله باستفاضة، وليسا بحاجة إلى مَن يُعيد نشرهما، ومن أظهر الدراسات التي توهِم عناوينُها نحوًا مما قصدتُ إليه في دراستي هذه دراستان:

إحداهما: بحث مختصر عنوانه:" نقد كتاب علل التثنية لابن جني" إعداد الطالبة: ليلى آل حماد، جامعة الملك سعود، عام١٤٢٨ه، وهو عبارة عن وصف موجز لعموم الكتاب، وثناءٍ عليه وعلى مؤلفه، دون أي زيادة، وليس في هذا البحث من النقد المعنون له شيء.

والدراسة الثانية: رسالة ماجستير من كلية الآداب واللغات بجامعة مولود معمري في الجزائر، عنوانها: "العلة النحوية عند ابن جني من خلال كتاب عِلَل التثنية، دراسة وصفية تحليلية" إعداد: عبد الغني تواتي، عام ٢٠١٤.

وهذه الدراسة تبدو لمَن يقرأ عنوانها ألصق ببحثي، أو تغني عنه، ولذلك سوف أُوجزُ ما تضمنته من المباحث لبيان تباينهما: فقد تحدث الباحث عن العلة وأقسامها نَظريًا، وجعل مبحثًا لأقسام العلة عند ابن جني، نقل فيه ماذكره ابن جني من تقسيمات العلة في كتاب الخصائص، ثم مبحثًا آخر لآراء النحويين في ألف التثنية وموقف ابن جني منها، ومسائل التثنية التي تضمنها كتاب(علل التثنية لابن جني) وجميع ذلك لم يزد فيه على نقل ما أورده ابن جني في كتاب (علل التثنية) وأفرد عنوانا سماه: "علل التثنية عند ابن جني" وصف فيه كتاب(علل

التثنية) وصفًا عامًّا ظاهريًّا يخلو من أي دراسة لمضمونه، ثم عرضَ جميع ما ذكره ابن جني وعقبه بآراء النحويين في ألف التثنية نقلا بالنص وعرضًا وصفيا دون زيادة تُذكر، وليس في دراسته شيء مما قصدتُ إليه.

وقد اتفقت الدراستان في حشد المدح والتبجيل لكتاب ابن جني: "علل التثنية" وآراء مؤلفه، فوقفتا ـ كشأن غيرهما ـ دون تقديم شيء جدير بالذكر في الرأي العلمي في الكتاب، فكيف بنقده وفحص مستوى العلة فيه.

****

دلالات مصطلحات البحث:

المِعْيار: هو المكيال[١]، والمراد به النموذج الذي ينبغي أن يكون عليه الشيء، متصوَّرًا كان أو متحققا[٢].

العِلَل: جمع علَّة: وهي السبب في وجود الشيء، أو ما يستلزم حُكمًا لما وُجدَ فيه، أي يلزم من وجوده وجود الحكم، ومِن زواله زوال الحكم[٣].

حرف الإعراب: الحرف الأخير من كل كلمة معربة، زائدًا كان أو أصليًّا[٤].

الإعراب: علامة الإعراب، أي العلامة الدالة على نوع الإعراب، فيقال نحو: "انطلق أحمدُ" الدال من (أحمد) حرف الإعراب، وضمته هي الإعراب.

عَلَم التثنية: علامَة التثنية، وهي الألف، أو الياء.

١) انظر لسان العرب: مادة(عير).
٢) انظر المعجم الوسيط: مادة (عار).
٣) الحدود في الأصول: ١٥٣، ومعيار العلم: ٢٤٧، ولمع الأدلة:١٠٦.
٤) انظر: التعليقة لأبي علي ٢٧/١

****

علَّةُ ألف التثنية وبائها

قال ابن جني: "اعلم أن الألف زيدتْ في الاسم المثنى عَلَمًا للتثنية، وذلك قولك: رَجُلان، وفَرسانِ، وزَيْدانِ"[1] ثم ذكر أن النحويين اختلفوا في هذه الألف ما هي من الكلمة؟ فذكر قول سيبويه ومَن تبعه، وهو أن هذه الألف حرفُ إعراب، بمنزلة الدال من (زيد) ونحوه، وليست علامة الإعراب مقدرة فيها، وأن الياء في النصب والجر كذلك؛ حرفُ إعراب، وليست علامة الإعراب مقدرةً فيها، هذا رأي سيبويه[2]، وذهب إليه فريق من النحويين، كالزجاج وابن كيسان وابن السراج وأبي علي الفارسي[3].

ثم ذكر ابن جني مذهب أبي الحسن الأخفش، وهو أن "حرف التثنية ليس بحرف إعراب، ولا هو بإعراب، ولكنه دليل الإعراب، فإذا رأيت الألف علمت أن الاسم مرفوع، وإذا رأيت الياء علمتَ أن الاسم مجرور أو منصوب، وإليه ذهب المبرد"[4].

وأوردَ أيضا رأي أبي عمر الجرمي، وهو أن الألف حرف الإعراب؛ كما قال سيبويه، ولكنه يرى أن انقلاب هذه الألف هو الإعراب[5]، وذكر أيضا أنّ الفراء وأبا إسحاق الزيادي وقطربًا قالوا إن الألف والياء في التثنية إعراب[6] .

هكذا أورد ابن جني عامة آراء النحويين في تعليل إعراب المثنى بالألف والياء، إيرادًا مجملا، قبل أن يشرع في الترجيح والرد على خلاف ما يراه هو، ويُستنتج مما صدَّر به المسألة ثم ما ذكره في هذا النقل لآراء النحويين أمران:

الأول: التصريح بأن الألف زيدت على أصل الكلمة لأجل أن تكون عَلَمًا للتثنية، ومعنى ذلك أن وظيفتها هي الدلالة على التثنية، وهذه علة وجودها، وقد ذكر في الخصائص أن الزيادة في أصل الكلمة تقتضي معنىً إضافيا، فقال: "إذا كانت الألفاظ أدلة المعاني؛ ثم زيد فيها شيء؛ أوجبت القسمة له زيادة المعنى به"[7] وهذه وظيفة صرفية صِرْفة؛ لأنها خاصة بالمبنى، ونحو انقسام الكلمة إلى مفرد ومثنى وجَمع من الأقسام الرئيسة الخاصة بذوات الكَلِم قبل التركيب، وليست عارضة بالتركيب[8].

١) علل التثنية: ٤٧.
٢) انظر: سيبويه ١/ ١٧، وشرح السيرافي ٢١٤/١.
٣) انظر: علل التثنية: ٤٩، وسر صناعة الإعراب ٦٩٥/١، وشرح المفصل لابن يعيش٢٢٨/٤
٤) علل التثنية:٤٩-٥٠، وانظر المقتضب للمبرد ١٥٢/٢
٥) انظر: ما سبق في المواضع نفسها.
٦) انظر: علل التثنية ٥٠، وسر صناعة الإعراب: ٦٩٥/١، والإيضاح للزجاجي ١٣٠
٧) الخصائص: ٣/ ٢٦٨.
٨) انظر: شرح كتاب سيبويه للصفار ٢٩٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤/١، وشرح الكافية للرضي ٧٨/١.

ومعنى هذا أن أصل علة التثنية هو إرادة إكساب الكلمة معنًى جديدًا لم يكن في مبناها التصريفي الأصلي، ولا تفيده مادتها المعجمية بالوضع، وهذا معيارٌ مستقيم، ومداره على السماع، ويندرج تحت "علة السماع" من العِلَل الموجبة للحُكم[١]

الثاني: أنّ ابن جني يرى ــ فيما يظهر من عبارته السابقة ــ أن علة رفع المثنى بالألف ونصبه وجره بالياء تُعد معيارًا صالحًا لتعليل كون الألف والياء عَلَم التثنية؛ لأنه صدَّر نقله ذلك بقوله: "اعلم أن الألف زيدتْ في الاسم المثنى عَلَمًا للتثنية، وذلك قولك: رَجُلان، وفَرسانِ، وزَيْدانِ"[٢] وهذا لا علاقة له بالرفع ولا غيره من المقولات الإعرابية، فكان الأولى أن يتحدث عن هذه العلة من حيث هي في الكلمة المثناة دون التعرض لوظيفتها التركيبية الإعرابية؛ لأنها وظيفة مكتسبة بالتركيب.

ولذلك يُعد هذا في الحقيقة علةً للتبادل الموقعي بين الألف والياء في الدلالة على نوع الإعراب، وليستْ هذه العلة رأسًا في تعليل التثنية بهما خارج التركيب، ومن هنا يَرِدُ عليها أنها علة غير موجِبة للحُكم، والمراد بالحكم هنا التثنية نفسُها، وبذلك تفقد هذه العلة شرط صحة التعليل بها في مجال إثبات التثنية؛ إذ كان من شروط العلة أن تكون موجِبةً للحُكْمِ[٣].

فنخلص إلى أن علةَ التثنية هي التأثير وشهادة الأصول، والمراد بالتأثير: "وجود الحكم لوجود العلة، وزواله لزوالها"[٤] فوجود التثنية في الاسم متوقف على وجود علامتها، وزالها متوقف على زوال العلامة، والأصول تشهد بذلك، فإنَّ الأصل أنَّ كل مُفرَدٍ لحِقَتْ علامة التثنية بآخره انقلبت دلالته العددية إلى اثنين، وهذا أصل متفق عليه.

١) انظر: الفيض للفاسي ٢/٨٦٠، ٨٦٧.
٢) علل التثنية: ٤٧.
٣) انظر: الفيض للفاسي ٢/٩٠٤، وارتقاء السيادة لأبي زكريا الشاوي: ١٠٩.
٤) لمع الأدلة للأنباري : ١٠٦

التعليل لمفهوم رأي سيبويه في علامة التثنية

تقدم القول بأن سيبويه ذهب إلى أن ألف التثنية حرفُ إعراب، وأنها بمنزلة الدال من (زيد) ونحوه، وليست علامة الإعراب مقدرة فيها، وأن الياء في النصب والجر كذلك؛ حرفُ إعراب، وليست علامة الإعراب مقدرةً فيها، هذا ظاهر ما يتبادر من عبارة سيبويه عند ابن جني[1]، وذهب إليه فريق من النحويين، كالزجاج وابن كيسان وابن السراج وأبي علي الفارسي[2].

وهذا الكلام يعتوره إشكالان اثنان:

الإشكال الأول: أنّه جعل الألف في التثنية بمنزلة الحرف الذي تليه علامة الإعراب، كاللام من (رجال) والدال من (زيد) مع كون الألف ـ والياء مثلها في النصب والجر ـ زائدةً على أصل الكلمة باتفاق، كما أقرَّ ابن جني نفسه في صدر المسألة، فكيف يجعلها نظيرَ حرف الإعراب الذي هو أصل في الكلمة، مع إقراره بزيادتها على مبنى المفرد! وسيأتي أن هذا هو سبب جميع الإشكالات في هذه المسألة، وعليه بُنِيت العِلَل الضعيفة التي سيقتْ لتصحيح هذا المفهوم.

الإشكال الثاني: أنه ذكر أنَّ علامة الإعراب غير مقدرة؛ مع كون حرف الإعراب حرفَ علة ولا تظهر معه علامةٌ للإعراب ظهورَها فيما نَظَّر به من الحروف الصحيحة، فعلى هذا تكون علامة الإعراب لا ظاهرة ولامقدرة مع كون الاسم معربًا! وهذا يخالف إجماع النحويين على أن الاسم المعرب لابد له من إعرابٍ ظاهر أو مقدر[3].

وعلاقة هذا بعلة التثنية أنَّه يصعب تصوّر كون علامة التثنية حرفًا للإعراب، مع كون الكلمة معربةً يجب أن تكون لها علامة تدل على إعرابها ظاهرةً أو مُقدَّرَةً، ولا وجود لهذه العلامة سوى علامة التثنية نفسِها، فهذا يحتاج إلى تعليل وتخريج، ولذلك ذهب بعض النحويين كأبي علي الفارسي(٣٧٧ه) والأعلم الشنتمري(٤٧٦ه) عند تعرضهما لشرح عبارة سيبويه السابقة إلى مخالفته، واعتبار مفهوم مقالته غيرَ صحيح، فجعلا علامة الإعراب حركة مقدرةً في النية، منظِّرين له بالمعتل كعصا وقفا[4]، وهذا أولى بالاعتبار لو صحَّ ما بُنِي عليه من القياس، ولكنه غير صحيح كما سيأتي.

---

١) انظر: سيبويه ١/ ١٧، وشرح السيرافي ٢١٤/١.

٢) انظر: التعليقة ٢٦/١-٢٧، وعلل التثنية: ٤٩، وسر صناعة الإعراب ٦٩٥/١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه للشنتمري ١٢٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢٨/٤

٣) انظر: الإيضاح للزجاجي: ٧٢، وشرح المقرب(التعليقة) لابن النحاس ١٤٩/١.

٤) انظر: التعليقة لأبي علي ٢٧/١، والنكت في تفسير كتاب سيبويه للشنتمري ١٢١/١.

وابن جني يعتل لمذهب سيبويه هنا بما يراه علَّةً للتثنية بناءً على كونه علَّةً للإعراب في المثنى، ألا وهو التمكُّن؛ لأن الاسم المتمكن أوجب له تمكَنه أن يكون له حرفُ إعراب، وهذا التمكن يستوي فيه المفرد والمثنى المعربان[1]، فقال:"وَ الدَّلِيل على صحَة قَولِ سِيبَوَيْه أَن الألف حرفُ إِعْرَاب دون أَن يكون الأَمر فيهَا على مَا ذَهب إِلَيْه غَيره: أَن الَّذِي أَوجب للْوَاحد المتمكن حرف الإِعْرَاب في نَحْو رجل وَفرس هُوَ مَوْجُود في التَّثْنِيَة في نَحْو قَوْلك رجلَان وفرسان وَهُوَ التَّمَكُّن، فَكَمَا أَن الْوَاحد المتمكن المعرب يحْتَاج إِلَى حرف إِعْرَاب فَكَذَلِكَ الاسْم المثنى إِذا كَانَ معربا مُتَمَكِّنًا احْتَاجَ إِلَى حرف إِعْرَاب، وَقَوْلُنَا رَجلان وَنَحْوه مُعرب مُتَمَكن مُحْتَاج إِلَى مَا احْتَاجَ إِلَيْهِ الْوَاحِد المتمكن من حرف الإِعْرَاب إِذن"[2].

وهذه عَلةٌ مركبةٌ متممةٌ لعلة التثنية وليست موجبَة؛ لأن التمكن علةٌ للإعراب في الاسم المعرب[3]، وقياس الاسم المثنى المتمكن على المفرد في الحاجة إلى الإعراب ليس موجبًا لتثنيته، ولكنه متمم لحكمة تثنيته بالعلامة المعيَّنة التي يقتضيها إعرابه، هذا وجه التركيب في هذه العلة.

ولكنه تعليل غير مناسب، والسبب في ذلك عدم كمال المطابقة بين المقيس والمقيس عليه، فإنه حمل المعرب بالحروف على المعرب بالحركات؛ لما ذكره من كونهما معًا متمكنين، وهذا قياس ضعيف؛ لأن التمكن لا يستلزم الشبه من جميع الأوجه، فالاسم المفرد لم يلحق بآخره شيء يؤثر على علامة إعرابه، خلافًا للمثنى الذي لحقت بأصله المفرد زيادةٌ أثَّرتْ على علامة إعرابه، ومن ثَمَّ رَدَّ بعضُ النحويين نحو هذا القياس، وعللوا ردَّه بأنَّ المعْرَبَ يلزمه حرف الإعرابِ إذا أُعرب بالحركات؛ لأنَّ الحركات لا بد لها من حروف تتبعها، فأما إذا أريدَ الإعرابُ بالحروفَ فإن الحرفَ لا يحتاج إلى حرف آخَر يقوم مقامه، بل هو يقوم بنفسه[4]، أما علة التمكن فلا أثر لها ها هنا، وهذا من قوادح العلة، أعني ألا يكون لها أثر في ذات الحكم[5]، ذلك أنَّ العلة إذا وُجدَتْ مع عدم وجود الحُكم الذي سيقتْ من أجله تصبح مكسورةً[6].

١) انظر التبصرة والتذكرة للصيمري١/٧٨، والإيضاح في علل النحو للزجاجي:١٣١.
٢) علل التثنية :٥١
٣) انظر: التبصرة والتذكرة ١/٧٨
٤) انظر المقتضب ٢/١٥٢، وشرح الرضي على الكافية١/٨٠.
٥) انظر: شرح الكوكب المنير لابن النجار ٤/٩٧٢، و ارتقاء السيادة ١٢٤.
٦) انظر: الحدود في الأصول لابن فورك ١٥٦.

مناقشة تعليل ابن جني لصحة رأي سيبويه

ذكر ابن جني في تعليله لصحة مذهب سيبويه عنده أن "حرف الإعْرَاب في قَوْلنَا (الزيدان) وَ(الرجلان) لايخلو من أَن يكون مَا قبل الألف، أَو الألف، أَو مَا بعد الألف ـ وَهُوَ النُّون ـ فَالَّذِي يفْسد أَن تكون الدَّال من (الزيدان) هِيَ حرف الإعْرَاب أَنَّهَا قد كَانَت فِي الْوَاحد حرف الإعْرَاب فِي نَحْو: هَذَا زيدٌ، وَرَأَيْت زيدًا، ومررت بزيد، وَقد انْتَقَلت عَن الْوَاحد الَّذِي هُوَ الأَصْل إِلَى التَّثْنِيَة الَّتِي هِيَ الْفَرْع، كَمَا انْتَقَلت عَن الْمُذكر الَّذِي هُوَ الأَصْل فِي قَوْلنَا: هُوَ قَائِم، إِلَى الْمُؤَنَّث الَّذِي هُوَ الْفَرْع فِي قَوْلك، هِيَ قَائِمَة، فَكَمَا أَن الميم فِي (قَائِمَة) لَيست حرف الإعْرَاب، وإنما عَلَم التَّأْنِيث فِي (قَائِمَة) هُوَ حرف الإعْرَاب، فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَن يكون عَلَم التَّثْنِيَة فِي نَحْو قَوْلك: (الزيدان) و(العمران) هُوَ حرف الإعْرَاب، وَعَلَم التَّثْنِيَة هُوَ الألف، فَيَنْبَغِي أَن تكون هِيَ حرف الإعْرَاب، كَمَا كَانَت الْهَاء فِي (قَائِمَة) حرف الإعْرَاب"[1]

أوردتُ كلام ابن جني هنا بنصه كاملاً ـ مع طوله ـ لأنه تضمَّن أهمَّ ما يراه من التعليل الصالح للاستدلال في مسألة تثنية الاسم المعرب بالألف والياء، وأورد فيه أقوى ما يراه علَّةً موجبَةً لصحة مذهب سيبويه على ما حكاه، فينبغي فحص مقالته هنا فِكْرةً فِكْرةً؛ للنظر في معايير العلل التي أوردها ومنازعها.

وقد سلك ابن جني هنا مسلك "السَّبْر والتقسيم" في التعليل، وهو إيراد الوجوه المحتمَلة لتعلُّق الحُكم بها ثم اختبارها؛ للنظر في صلاحها، ثم إبقاءُ الصالح منها للتعليل به، ونفْيُ ما عداه؛ لعدم صلاحه أو لبُعده[2]، وهو من مسالك العلة المعمول بها في الاستدلال على صحة الحكم وقوة الحجَّة[3] ثم ركَّب على ذلك علةَ الحمْل على النظير، تقويةً للحُكم وتوثيقًا له، وهي من أنواع العلَل الموجبة[4].

والنظر في واقعية هذا التعليل ومطابقته للمعلَّل والاعتماد عليه في إثبات الحُكم يُحَلَّلُ بما يلي:

أولا: أنه ذهب إلى أنَّ الحرفَ الذي قبل حرف التثنية لا يصلح أن يكون حرفَ إعراب؛ محتجًّا بأنه هو حرفُ الإعراب في المفرد، ومقتضى هذا أنه يوجبُ أن يكون حرفُ الإعراب في المثنى مختلفًا عنه في مفرده! وهذه دعوى تحتاج إلى ما يثبتها، وقد سبقه الزجاجي (٣٣٧هـ) إلى بسطها بنحو من هذا[5]، فهل يمكنُ التسليمُ لهذه الدعوى علميًّا؟

---

١) علل التثنية: ٥٢.

٢) انظر: الخصائص ٦٧/٣، والفيض ٩٦٤/٢، وارتقاء السيادة:١١٨.

٣) انظر لمع الأدلة: ١٢٧.

٤) انظر ارتقاء السيادة: ١٠٥.

٥) انظر الإيضاح في علل النحو:١٣١.

وبيانُ ذلك أن الاسمَ المعربَ يكون إعرابه بعلامة تظهر أو تُقَدَّرُ على آخر حرف منه، وذلك الحرف هو المسمى بحرف الإعراب، نحو الدال من (زيد) وعلامةُ إعرابه تأتي تاليةً له؛ لأنها علامةٌ لحقتْ للدلالة على معنىً تركيبي طارئ بالتركيب، والأصل عدم التركيب(١)، وكما أنّ هذا الحرف يسمى حرف الإعراب فكذلك حركته تُسمى بـ"الإعراب" وبـ"علامة الإعراب"(٢)

وإذا أُريدَتْ تثنية الاسمِ لحقتْه علامة التثنية لإضافة هذا المعنى إلى مبنى المفرد، وهذا ما صدَّر به ابن جني كلامه في هذه المسألة، ومبنى المفرد هو الأصل، كما أنَّ الأصل في هذا المبنَى قبل التركيب عدم وجود علامة في آخره(٣)، ولمَّا كانَتْ علامةُ التثنية في حال الرفع هي الألف وضْعًا وأصلا(٤)؛ اقتضى ذلك تعارض هذه العلامة الصرفية مع علامة الرفع التي هي الضمة، إذْ لا تجتمع الألف مع الضمة في موضع واحد؛ لأنهما متضادانِ صوتيًا، فلَزِم حذفُ الضمة من المفرد؛ لأجل إمكانِ إلحاقِ علامةِ التثنية به؛ لأن الضمة ليس لها دلالةٌ صرفيةٌ كشأن الألف، فلا يترتبَ إخلالَ بالإعرَاب بحذف الضمة، ولا سيما مع وجود ما ينوب عنها؛ لأن هذه الضمة لحقتْ الاسم بعد تمام صيغته الأَصلية(٥).

وابن جنِّي نفسُه قرر هذه المسألة في مكانٍ آخر، بما ينقض ما ذهب إليه هاهنا، فقال "إنَّ ما يلحق بآخرِ الصيغة بعد تمامها إذا حذفتَه لم تَعرض لنفس الصيغة بتحريف، وإنما اخترمتَ زيادةً عليها واردةً بعد الفراغ من بنيتها، فإذا أنت حذفتها وجئتَ بغيرها مما يقومُ مقامها فكأنْ لم تحدث حَدَثًا، ولم تستأنف في ذلك عَمَلا"(٦) وهذا بيانٌ منه في غاية الوضوح في تأصيل المبَنى بعد حذف لاحقته.

والألفُ والضمةُ كلاهما لاحقٌ زائدٌ على أصل مَبنى الكلمة، وهو مَبنَى المفرد ـ كما تقدم ـ فلمَّا حُذِفَتْ الضمةُ بَقِي حرف الإعراب الذي هو نهَاية حروف مَبنَى المفرد دون تغيير، وإنما كان التغيير وتبادل الموقع بين العلامات الزوائد، وهي الضمة الدالة على الرفع، والألف الدالة على التثنية، فصار الذي يَلِي حرفَ الإعرابِ هو علامة التثنية بدلاً من علامة الرفع الأصلية(٧)، فَدَلَّتْ العلامة الصرفية التي هي الألف على معنيين اثنين: معناها الصرفي وهو التثنية، ومعنى الرفع الذي حلَّتْ محَلَّ علامته

١) انظر: التبصرة والتذكرة ٧٦/١، والإيضاح في علل النحو:٦٧،٦٩، و شرح التسهيل٣٤/١.
٢) شرح السيرافي ٢٢٢/١، والإيضاح في علل النحو:٧٢، والتذييل والتكميل لأبي حيان٢٨٨/١.
٣) انظر: سيبويه ١٧/١، ٢٤١/٤-٢٤٢، وشرح السيرافي ٢١٥/١، والإيضاح في علل النحو:٧٢، ٩١، ١٢١
٤) انظر: التذييل والتكميل ٢٩٠/١، وشرح الألفية لابن الناظم:٤١.
٥) انظر: المقتصد للجرجاني ١٨٧/١، والإنصاف للأنباري ٣٤/١-٣٥
٦) الخصائص ٦٤/٣ (بتصرف يسير).
٧) انظر شرح الألفية لابن الناظم :٤١.

الأصلية[1]، ولا أثرَ لذلك في حرف الإعراب؛ لأنه أصل المبنى وليس قابلا للتغيّر، ولا يستلزم إلحاق علامة التثنية تغييرًا صوتيا في أصوله[2]، وإنما يستلزم تغييرًا في علامةِ إعرابه.

وبناءً على هذا التحليل يُقال في نحو "جاءَ زيدٌ" إنَّ علامةَ رفعه الضمة، وحرف إعرابه هو الدال، وعند التثنية يُقال: "جاء الزيدانِ" فألحقنا الألفَ مكانَ الضمةِ التي كانت علامة الرفع، فأغنَى غَناءَها؛ لأنه لا يَرِدُ إلا حيثُ يَجِبُ الرفع، ولذلكَ قال سيبويه: "يكونُ في الرفعِ ألفًا"[3] ـ يريدُ الزائدَ لتثنية الكلمة ـ فصار أقوى من الضمةِ وأظهَر في الدلالة على الرفع؛ لأنه حرف لايُحذف للوقف كما تحذف الضمة، مع احتفاظه بدلالته الصرفية أصالةً، وحرفُ الإعراب باقٍ كما كانَ في الحالَين معًا، ولكن انقلبت ضمته فتحةً لمناسبةِ ألف التثنية؛ إذ لا تكون الألِف إلا امتدادًا للفتحةِ[4]، وهذا إجراء صوتِي ذو وظيفتين: صرفية وتركيبية إعرابية.

ولأجل هذا الإجراء جعَلَ بعضُ النحويين حرف التثنيةِ في حال التركيب هو نفسه الإعراب؛ أي علامة الإعراب[5]، وقريب منه القول بأن بقاء حرف التثنية على حاله التي كان عليها قبل التركيب هو الإعراب[6]، فهذان قولانِ مرادفان لما قدمته من أن حقيقة الوضع تقتضي كونَ علامة التثنية علامةً للإعراب أيضًا[7]، وكونُه علامةً للإعراب يلزم منه أن يكون ما قبله هو حرف الإعراب اقتضاءً، وبهذا يتبين عدمُ دقةِ ما ذَهبَ إليه ابن جني في فهمه لرأي سيبويه وشرحه لمذهبه، ويتبين عدم صحة علته للاعتلال في إثباتِ كون علامة التثنية حرفًا للإعراب، وهو في ذلك تابع لشيخه أبي علي ولفيف من النحويين[8].

ثانيا: أمَّا قوله في علامة الإعراب إنها "انْتَقَلت عَن الْوَاحد الَّذِي هُوَ الأَصْل إِلَى التَّثْنِيَة الَّتِي هِيَ الْفَرْع، كَمَا انْتَقَلت عَن الْمُذكر الَّذِي هُوَ الأَصْل فِي قَوْلنَا: هُوَ قَائِم، إِلَى الْمُؤَنَّث الَّذِي هُوَ الْفَرْع في قَوْلك، هِيَ قَائِمَة"[9] فيقدح فيه أن الواحد سالمٌ من الزيادة على

---

١) انظر: شرح التسهيل ٧٤/١-٧٥، وشرح الكافية للرضي ٨٠/١. ومن الغريب جدًا ادعاء ابن عصفور ـ رحمه الله ـ عندما تعرض لهذه المسألة أن "الحرف لا يدل في حين واحدٍ على أكثر من معنى واحدٍ" وجعل ذلك حجة لمنع كون حرف التثنية علامة للإعراب(شرح جمل الزجاجي ١٢٣/١)

٢) انظر تحليلا قريبًا من هذا : شرح السيرافي ٢٢٢/١، و شرح الكافية للرضي ٧٩/١.

٣) سيبويه ١٧/١.

٤) انظر: شرح السيرافي ٢١٥/١

٥) انظر: الإنصاف ٣٣/١-٤٣، شرح التسهيل ٧٥/١، وشرح الألفية لابن الناظم ٤١، منهج السالك لأبي حيان ٣٣/١، والهمع للسيوطي ١٦١/١.

٦) انظر: التذييل والتكميل ٢٩٠/١، وما ورد في الحاشية السابقة.

٧) انظر: شرح الكافية للرضي ٨/١.، ومنهج السالك ٣٣/١.

٨) انظر : التعليقة لأبي علي ٢٦/١-٢٧، وشرح السيرافي ٢٢٠/١-٢٢١، والإنصاف ٣٧/١-٣٨، وشرح الصفار ٢٩٦/١

٩) علل التثنية: ٥٢.

أصل مبناه، واللاحق عليه إنما هو زيادةٌ لا أثرَ لها في حرف الإعرابِ؛ لأنه لم يتغير بسببها، لا بالحذف ولا بالانقلاب، والقياس على تاء التأنيث قياس مع الفارق، ومع عدم صحةِ الاعتبار، وجميع ذلك يُعدُّ من قوادح العلة[١].

وبيان هذا أن زيادة علامة التأنيث تُباينُ زيادةَ علامة التثنية معنًى ولفظًا؛ لأنَّ التأنيث نظير التذكير، وليس تضعيفًا وزيادة لمعنى التذكير، وهذا خلافُ حقيقة التثنية، فإن علامة التثنية يُجاءُ بها لتضعيف عدد المفرد وزيادته، فنحو قولنا: (الزيدان) معناه: زيد وزيد[٢]، فهو مفرد مكرر، وليس تضعيف العدد بسلبٍ لحقيقة مفرده؛ ولذلك تلحق المذكر والمؤنث اختصارًا للتكرار اللفظي[٣]، وأما علامة التأنيث فإلحاقها بالمذكر سلبٌ صريحٌ لتذكيره، وقلبٌ له إلى جنس آخَر يضادُّ معناه، وليس زيادةً في معناه. هذا من جهة المعنى.

أما من جهة اللفظ فتاء التأنيث حرفٌ صحيحٌ يتحمَّل الحركات، وليس حركَةً طويلَةً كشأن الألف صوتيًّا، ولا تتعارض الطبيعة الصوتية لتاء التأنيث مع علامة الرفع التي هي الضمة، ومِنْ ثَمَّ انتقلتْ إليها، فصارت هي حرف الإعراب بدلا مما قبلها، وليس ذلك كشأن الألف التي لا يمكن أن تنتقل إليها حركة الإعراب فتظهر[٤]؛ لأن الألف من الجهة الصوتية حركةٌ، والحركةُ لا تتحمل حركة أُخرى[٥].

وبهذا يتبين الخَلَل في قياس التثنية على التأنيث في الفرعية، وفي حقيقة الزيادة التي بُنِي عليها الخلاف في الحكم، ولهذا ذهَب أهل الأصول إلى أنَّ "شرط القياس مماثلة الفرع للأصل في علته وحكمه"[٦] وهذا شرط لم يتحقق هاهنا فسقط المشروط، واستبان ضعف معيار العلة.

١) انظر: لمع الأدلة ١٣٢، وارتقاء السيادة:١٢٧-١٢٩
٢) انظر: المقتصد ١/١٨٣، والكافي في الإفصاح لابن أبي الربيع٢/٢٧٣، والمحرر للهرمي١/٢٦٩.
٣) انظر: المحرر ١/٢٦٩، والهمع ١/١٤٧،١٤٥
٤) انظر: التذييل والتكميل ١/٢٩٢.
٥) انظر: شرح السيرافي ١/٢٢٤، وسر صناعة الإعراب ١/٢٧
٦) إرشاد الفحول: ٢/٩٥٣.

الرأيُ الآخَرُ في تخريج كلامِ سيبويه في علامة التثنية وعلَّتُه

جميع ما تقدمَتْ مناقشته مع ابن جني ـ رحمه الله ـ مَبنِيٌّ على التسليم بما فهمه من أنَّ عبارةَ سيبويه في هذه المسألة نَصٌّ قاطعٌ أنّ علامة التثنية هي حرف الإعراب، وأنَّها ليستْ علامةً للإعراب، وليست محلاً لتقدير علامة الإعراب أيضًا، وهذا هو ما تقدم تقريره عند ابن جني، ودافع عنه واعتل له، وتقدمت مناقشته فيه.

ولكنَّ الواقعَ أن كلام سيبويه ـ رحمه الله ـ في هذه المسألة لا يتعين فيه ما فهمه ابن جني وبعضُ النحويين الذين فهموا فهمه وخرَّجوا عبارة سيبويه كتخريجه، ذلك أن سيبويه قال: "اعلم أنك إذا ثَنَّيتَ الواحد لحقتْه زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب، غير متحرك ولا منون، يكون في الرفع ألفًا..."[1].

فقد تقدم أنّ ابن جني ـ رحمه الله ـ قطع بأنَّ مراد سيبويه أنَّ حرف التثنية يصير في المثنى حرفَ الإعراب الذي تليه علامة الإعراب، كشأن الدال من (زيد). وهذا غير متعينٍ حتْمًا من مراد سيبويه، بل الأليق ـ فيما يبدو ـ أن يُحمل قولُه في حرف التثنية: "وهو حرف الإعراب" على أنّه دليل على نوع الإعراب في التركيب، ويعزز هذا تعقيبه بقوله: "يكون في الرفع ألفًا...."فلولا أنه يراه دليلا على نوع الإعراب لما جعله دالاً على الرفع الذي هو نوع الإعراب، وكذا يقال في دلالة الياء على النصب والجر، وهما من أنواع الإعراب، وقد دلت عليهما الياء في المثنى، ولقد صرَّح بعض شراح كلمة سيبويه هذه بهذا التخريج الذي قدمته لعبارته، كالسيرافي(٣٦٨هـ)[2] والصفَّار(٦٣٠هـ)[3].

فأما السيرافي فقد علَّلَ لعبارة سيبويه مجيبًا عمن قال:"إذا زعمتم أن هذه الحروف بمنزلة الدال في (زيد) والألف في(عصا) وأنه لا إعراب فيها فَلِمَ سماها سيبويه حروفَ الإعراب؟"[4] فقال السيرافي: "فالجواب في ذلك أنَّ حروفَ الإعراب هي أواخر الكَلِم، دخلها الإعراب أولم يدخلها؛ لأنها في الموضع الذي يحل فيه الإعراب إذا وُجِد"[5]

فهذا فيه تلميح إلى احتمال تأويل عبارة سيبويه على أنّ مراده هو أنَّ الألف والياء في المثنى تقومان في موضع الإعراب، والإعراب هو العلامة الدالة عليه، وهذان الحرفان قاما مقام حرف الإعراب والإعراب معًا [6].

١) سيبويه ١/١٧
٢) شرح السيرافي ١/٢٢٢
٣) شرح الصفار ١/٢٩٥
٤) شرح السيرافي ١/٢٢٢.
٥) السابق نفسه.
٦) انظر شرح الكافية للرضي ١/٨٠، وشرح ابن الناظم: ٤١

ثم أورد قولا آخَر نسبه لقومٍ من النحويين، هو أشد تصريحًا بذلك ووضوحًا من الذي قبله، وهو أن مذهب سيبويه أن حرف التثنية إعرابٌ بمنزلة الضمة والكسرة والفتحة في دال(زيد)[١]، واستدل أولئك النحويون على ذلك بأن سيبويه قال: "اعلم أنك إذا ثَنَّيتَ الواحد لحقتْه زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب، غير متحرك ولا منون، يكون في الرفع ألفًا..."[٢] قالوا: "والرفع لا يكون إلا إعرابًا، وقد جعله سيبويه رفعًا، فصحَّ أنه إعراب"[٣]، فهذا القول صريح في تخريج عبارة سيبويه على غير ما تقدم عند ابن جني ومن رأي رأيه من النحويين، ونصَّ بعضهم على أنه المشهور[٤].

وقال الصفار معلقًا على عبارة سيبويه: "يحتمل أن يريد الحرف الذي يُعرَبُ به، فيكون بمعنى: وهو حركة الإعراب، ويُحتمَل أن يُريدَ: وهو الحرف الذي يحلُّ الإعراب"[٥]، قوله: "يحلُّ الإعراب" بمعنى: يحله الإعراب؛ أي تليه علامة الإعراب.

وقال ابن يعيش: "وقيل مذهَبُ سيبويه أن الألف والياء في التثنية إعرابٌ، فالألف بمنزلة الضمة، والياء بمنزلة الكسرة والفتحة..." [٦]، وهذا الذي ذكره قد صرح به بعض النحويين وقطعوا بأنه مذهب سيبويه[٧].

فثبتَ بهذا كله أنَّ نَصَّ سيبويهِ لا يصلح للاحتجاج في تحرير أنّ مذهبه القاطع في هذه المسألة يقتضي أن تكون علامة التثنية حرف الإعراب؛ لأن الدليل إذا تطرَّق إليه الاحتمال فسد الاحتجاج به[٨]، وينبني على هذا التخريج أمران:

الأول: إبطال كون حرف التثنية حرف الإعراب ـ كما هو ظاهر كلام سيبويه ـ فيكون ثمةَ تناقض بين تصريحه ومفهوم توضيحه؛ إلا على مذهب مَن يرى أن الإعراب مقدَّرٌ على علامة التثنية، فلا منافاة حينئذٍ؛ لأن تقدير الإعراب يكون على حرف الإعراب، وستأتي هذه المسألة ومناقشتها، وهيَ خلاف رأي ابن جني.

الثاني: مما يستلزمه القول بأنَّ سيبويه أراد أن علامة التثنية هي عين الإعراب: ألاَّ تختلَّ صيغة الكلمة بحذف علامة التثنية؛ لأن المراد الصيغة الأصلية التي هي صيغة المفرد، وأما التثنية فعلامتها طارئةٌ، وصيغتها مرتبطةٌ بعلامتها، ولا يستقيم قياس

١) السابق نفسه.
٢) سيبويه ١٧/١
٣) شرح السيرافي ٢٢٣/١.
٤) انظر شرح المفصل ٢٣٠/٤.
٥) شرح الصفار ٢٩٥/١.
٦) شرح المفصل ٢٣٠/٤.
٧) انظر ـ مع ما سبق ـ: المقتضب ١٥٢/٢، وعلل النحو للوراق ١٦٦
٨) المهذب في علم أصول الفقه ٤٨٤/٢

صيغة طارئة على صيغة أصلية فيما تختلفان فيه ظاهرًا، وعندئذ لا مفرَّ من القول بأنَّ حرف الإعراب في التثنية هو حرفه في مفردها نفسه ــ كما سبق تقريره ــ وهذه هي المسألة التالية.

علة اختلال صيغة التثنية بالحذف

مما تمسَّك به ابن جني ـ كما فعل جمع من النحويين ــ في نفي كون حرف التثنية علامةً للإعراب، وإثبات كونه حرفًا للإعراب في المثنى، أن قالوا: إن صيغة التثنية تتكوّن بزيادة تدل عليها، نحو: (الرجلان والزيدان) فهي نظيرة صيغة التأنيث المتكوّنة بزيادة تدل عليها، نحو: قائمة، وحمراء، وحُبلى، ونظيرة الاسم المنسوب الذي تتكوّن صيغته بزيادة ياء النَّسَب، نحو: عَرَبِيّ، فقالوا: إن حرف التثنية في المثنى من تمام صيغة الكلمة، فصارت بمنزلة هاء التأنيث وألفه وياء النسب؛ لأنها حروف زيدَتْ لمعانٍ تصريفية، وهي: التأنيث والنسَب، فإذا حذفت علامة الإعراب من المؤنث ومن الاسم المنسوب ـ عند الوقف ـ بقي على معناه ولم تختل دلالته، وأما المثنى فإنه تختل دلالته بحذف علامة التثنية منه، فدل ذلك على أنَّ حرفَ التثنية حرفُ إعراب[1] وليس بإعراب(أي: ليس علامةَ إعراب) فهو بمنزلة اللام من (رجل) والدال من (زيد) والهمزة من (حمراء) والتاء من (قائمة) وليس بمنزلة ما يتبعها من حركات الإعراب[2].

وهذا تنظير غير مُسَلَّم، ومَن يتأمله يجدْه مبنيًا على ما لا يصحّ، وهو أمران:

الأول: قياس دلالة المثنى على دلالة المفرد، مع أنَّ معنى المثنى معنى مركَّب، والمفرد معناه بسيط غير مركب، قال الوراق(٣٢٥ه) ــ مدِّعيًا هذه المساواة ــ :"شرط الإعراب ألاَّ يُخلّ سقوطه بمعنى الكلمة، إذا كان زائدًا على بنائها، ونحن لو أسقطنا هذه الحروف التي تدخل على التثنية والجمع، لزال معنى الكلمة، فلهذا لم يَجز أنْ تكون إعرابًا"[3]!

قوله: "على التثنية والجمع" معناه: لأجل إضافة معنى التثنية والجمع[4] إلى مَبنى المفرد، ويعني أن علامة التثنية يزول بحذفها معنى التثنية، فساوى بين المعنى الطارئ الذي يزول بزوال عَلَمه، والمعنى الإفرادي الذي لا يزول بزوال علامة الإعراب، وهذه مساواة غير متحققة، ولا يستقيم إناطة الحكم بها؛ لما تقدم من عدم تحقق حصول

١) انظر: علل النحو للوراق ١٦٦، واللباب للعكبري ١٠٣/١.
٢) انظر: التعليقة ٢٧/١، شرح السيرافي ٢٢١/١، وعلل التثنية ٦٩، والتبصرة والتذكرة ٨٨/١، والمقتصد ٨٧/١، وأسرار العربية للأنباري ٦٨ ، شرح الصفار ٢٩٦/١، واللباب ١٠٤/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٢٣/١.
٣) علل النحو: ١٦٦، وانظر: شرح الصفار ٢٩٦/١
٤) المراد جمع المذكر السالم؛ لأن الزيادة فيه كالزيادة في المثنى.

علة الفرع في الأصل المقيس عليه، ولِعدمِ اعتبار حقيقة الأصل في التثنية، وهو صلاحُ المثنى للتجريد من زوائده[١]، فيبقى أصله المفرد سالمًا غير مختل المعنى والمبنى.

وأما المثنى الذي يزول معناه ويختل بحذف علامة التثنية منه؛ فهو ما كان مبناه على صورة المثنى أصالةً لا بزيادة، نحو: (اثنان ،واثنتان، وكِلا، وكلتا...) [٢]وهذا ليس مقصودًا في هذه المسألة.

الثاني: مقابلة الزيادة في التثنية بالزيادة في المؤنث والمنسوب ونحوهما، مع أنَّ حرف التثنية قائمٌ مقام الحرف الزائد وحركته الإعرابية معًا، فقيمته صرفية نحوية(تركيبية) ولذلك يؤثر حذفه على الصيغة الصرفية الناشئة به، أما الصيغة الصرفية الأصلية التي هي صيغة المفرد فلا يؤثر فيها حذف حرف التثنية ـــ وقد تقدم إيضاح هذا والاستدلال عليه ـــ وليس ذلك كشأنِ علامة التأنيث وياء النسب، فليس لهما سوى الوظيفة الصرفية في المبنى، ولا يدلان على إعراب، أما الإعراب الموجود بعدهما فليس من الصيغة، ومِن ثَمَّ بطل تنظيره بِعلامَة التثنية التي ثبتت لها دلالةٌ صرفيةٌ في الصيغة، مع دلالتها على الإعراب[٣].

فتبين بذلك انتفاء المساواة بين علامة التثنية والإعراب بالحركات القصار، وانتفاء هذه المساواة المؤثرة قادح في علة القياس، ومُبْطل لما بُنِي عليها من النتائج، ولهذا يقرر الأصوليون أن قياس علة الشبه يصحُّ الاحتجاج به عند وجود أوصاف الأصل المشبه به في المشبه بكامله، وأما وجود بعضها في المشبه فلا يثبت به القياس[٤]، حتى إنَّ منهم من قال: "إنما يُقاس الشيءُ على الشيء إن كان مثله في كل أحواله"[٥] ومنهم مَن لا يشترط إلا المشابهة فيما يؤثر في الحكم، وهو الأصل[٦]، وهذه المشابهة ـ في الأمرين المذكورين ـ غير متحققة في مسألة قياس علَم التثنية على عَلَمَي التأنيث والنسَب، ومِن ثم انتفتْ حجة التمسك بها في الاعتلال ،كما تقدم.

١) انظر شرح ابن الناظم ٤٠
٢) انظر: المقتصد، لبعد القاهر ١٩٩/١، وشرح المقرب(التعليقة) لابن النحاس ١٤٦/١، و الكناش، للملك المؤيد، ١٢٠/١
٣) انظر الكافي في الإفصاح ٢٧٤/١.
٤) انظر: المسودة: ٣٧٤. وشرح الكوكب المنير ٧٢٦/٤
٥) أصول الفقه لابن مفلح ١٢٩٤/٤
٦) السابق ١٢٩٦/٤

علةُ عَدَمِ تقديرِ علامةِ الإعرابِ على حَرْفِ التثنية

قال سيبويه: " اعلَم أنك إذا ثَنَّيتَ الواحدَ لحقتْه زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب، غير متحرك ولامَنوَّن، يكون في الرفع ألفًا....ويكون في الجر ياءً مفتوحًا ما قبلها...ويكون في النصب كذلك...وتكون الزيادة الثانية نونًا كأنها عِوَض لما مُنِع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر..." (١).

هذا نص سيبويه، وقد أشرْتُ من قبلُ إلى أن بعض شراحه استنبط منه أن حركات الإعراب مقدرةٌ على حرفِ التثنية(٢)، والسببُ في ذلك أنه صرَّح بأن حرف التثنية هو حرف الإعراب، هكذا! مع أنه مَدَّةٌ، ولا ريبَ أنَّ القياس يقتضي أن تكون علامة الإعراب على المدَّاتِ مقدرةً.

ومالَ إلى هذا فريق من النحويين(٣) محتجين بأنه نهاية الصيغة وتمامها ونظَّروا له بالمعتل كعصا وقفا ورَحى(٤)، قال الصيمري"وهو الصحيح؛ وإنما كان كذلك لأن الإعراب حقه أن يكون في آخر الكلمة، وبعد تمام معناها، وهذه الحروف بها يتم معنى الكلمة، فوجب أن يكون الإعراب بعدها، وهو مقدر فيها كما قدر في الأسماء المقصورة وأشباهها مما تقدم ذكره"(٥).

وأبو البقاء العُكبَري(٦١٦ه) ذَكَر القول بتقدير الإعراب عليها على اعتبارها حروف إعراب ـ كما قال سيبويه ـ ونظّر لها بالأسماء المقصورة، وذَكَر أن ذلك مُخرَّجٌ على مذهب سيبويه في الأسماء الستةِ، ثم ناقش القول بخلاف ذلك وفرَّق بينها وبين الأسماء الستةِ(٦).

أما ابن جني فقد عارَضَ القولَ بتقدير علامات الإعراب على حرف التثنية ورده، وفَهِمَ من نص سيبويه السابق خلاف هذا الرأي، فقال:" فَاعْلَم أَن سِيبَوَيْه يرى أَن الألف في التَّثْنِيَة كَمَا أَنه لَيْسَ في لَفظهَا إِعْرَاب فَكَذَلِك لاتَقْدِير إِعْرَاب فِيهَا كَمَا يُقَدَّر في الأَسْمَاء المَقْصُورَة المعربة نِيَّة الإِعْرَاب"(٧).

ومما يُثير العجَب أن ابن جني نَسبَ إلى أبي عليٍّ الفارسي هذا القولَ محتجًّا بالنقل عنه، مع أنَّ أبا علي ـ رحمه الله ـ صرّحَ بتخريج كلام سيبويه على تقدير

١) سيبويه ١/١٧-١٨.
٢) انظر: التعليقة لأبي علي ١/٢٧، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/١٢١. والتبيين للعكبري: ٢٠٣.
٣) انظر: علل النحو: ١٦٢، والتذييل والتكميل ١/٢٩١، واللباب ١/١٠٣
٤) انظر: علل النحو ١٦٢، والتعليقة لأبي علي ١/٢٧، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ١/١٢١.
٥) التبصرة والتذكرة ١/٨٩. وانظر التبيين: ٢٠٥
٦) انظر التبيين ٢٠٩
٧) علل التثنية: ٥٨. وانظر: شرح الصفار ١/٢٩٦.

الإعراب على حرف التثنية، محتجًا بأن سيبويه سمى حرف التثنية "حرف إعراب" قال: "فلو لم يكن فيه إعراب لم يكن يضيفه إلى الإعراب"[١] ثم قال:" ونحن نقول: إنه حرف إعراب وفيه إعراب على مذهب سيبويه"[٢] ولم يذكر خلاف هذا في كتابه (الإيضاح العضدي)[٣]غير أن شارحه ـ عبد القاهر ـ خالفه ونص على ما ذكره ابن جني واحتج بحجته، ذاكرًا أن ألف التثنية ليس فيه تقدير حركة كما يكون في ألف (عصا) ونحوه"[٤]

واعتَل ابن جني لذلك فقال:" وَيدل على أَن ذَلك مذْهبه قَوْله وَدخلت النُّون كَأَنَّهَا عوض عَمَّا منع الاسْم من الحَرَكَة والتنوين، فَلَو كَانَت في الألف عنْده نيَّة حَرَكَة لما عوض منْهَا النُّون كَمَا لا تعوض في قَوْلك هَذه حُبْلَى وَرَأَيْت حُبْلَى ومرَرت بحبلى"[٥]

وهذه علَة ظاهرة الضعف والوهن؛ لسببين:

السبب الأول: أنَّ تخريج التنوين على أنه عِوَضٌ عن الحركةِ لا دليل عليه، بل هو ادعاء محضٌ، وسيأتي بيان وجه بطلانه.

السبب الثاني: أنَّ عبارة سيبويه ليست نصًّا فيما ذهب إليه؛ لأن سيبويه نظَّر لنون التثنية بالتنوين في الاسم المفرد ــ وهو الصحيح كما سيأتي ـ فدلت عبارته على أن الاسم يستحق أنْ يُعرب بالحركة ويُتبَع بالتنوين؛ لأنه اسم متمكن، ولكنه بسبب لحوق حرف المد بآخره امتنع تحريكه بالحركة التي يقتضيها إعرابه وهي الضمة، وحلَّتْ الألف محل الضمة، وهي غير مجانسة للضمة، وبذلك يكون هذا الاسم قد مُنِع من الحركة التي يستحقها إعرابُه، وهذا يُعدُّ نقصًا في هذا الاسم، فأُتبِع بالنونِ المنقلبة عن التنوين، وقد عُلِم أن التنوين لا يتبع إلا حركة الإعراب القصيرة، فصارَتْ هذه النون مُعَوَّضا بها عن التنوين المنْقلب إليها صوتيًا، وعن الحركة التي يتبعها التنوين مَحلا؛ لأن النون حلَّت عقيبَ الألف التي هي محل الحركة الأصلية، فجاءت النون تالية للألف مجيءَ التنوين بعد الحركة الأصلية، فصحَّ بهذا التأويل قول سيبويه:" كأنَّ النون عِوَضٌ عما مُنِع الاسم من الحركة والتنوين"[٦] وهذا التوجيه تأويل لتوضيح ما تتخرج به عبارة سيبويه، وليس تصحيحًا لها صادرًا عن موافقته في هذا الرأي، وهو مستفادٌ من قوله:"كأنَّ..." فلم يجزم بالحكم، ولكن جعله مقاربًا، واستظهر ذلك مما هو مقتضى اللفظ ـ أعني مبنى المثنى ـ وسيأتي بيان ما يستظهره البحث من حقيقة هذه النون.

١) التعليقة ٢٦/١، ٢٧(بتصرف يسير)
٢) السابق نفسه.
٣) انظر الإيضاح العضدي ٦٦.
٤) انظر المقتصد ١٨٧/١-١٨٨.
٥) علل التثنية: ٥٩
٦) سيبويه ١٧/١-١٨(بتصرف يسير)

وقد خرَّج أبو عليٍّ الفارسي عبارة سيبويه هذه بنحو من هذا الذي شرحته، مع اختلاف يسير[1]؛ وسبب الاختلاف أنه يقول بتقدير الحركة على حرف التثنية، كما تقدم، ولَيس ذلك مما يستبينه لي البحث.

وعلة قياس الشبه التي تمسك بها ابن جني ومَن رأى هذا الرأي تقدم إبطالها في المسألة التي قبل هذه، وتبَينَ ثَمَّ أنَّ علامة التأنيث لا تفيد إعرابًا، وليست كألف التثنية، ومثلها نحو(عصا) و(قفا) و(رَحى) مما لامه ألفٌ، وهي ألِفاتٌ لازمةٌ؛ ولذلك صح أن يقال إنها تمام الصيغة، وتُقدَّرُ عليها حركات الإعراب؛ لأنها لا تدل على إعراب بلفظها، وليس كذلك ألف التثنية التي لحقت بعد تمام الصيغة الأصلية للكلمة، وتدل على الإعراب بلفظها ــ وهذا صريح نص سيبويه السابق إيراده ــ فكل ما كانت علته هذا النوع من التشبيه فلا يثبت به الحكم، ولا ينبغي المصير إليه.

وكذلك علة قياسها على الأسماء الستة، علة غير متحققة عند النظر، فإن تلك الأسماء يفهم إعرابها من حرفها الأخير في صيغتها الأصلية، التي هي لام الكلمة، وليستْ زائدةً على أصلها، فكيف يُقاس عليها حرف التثنية الذي لحِق بأصل قائم قبله؟

ومما عورِضَتْ به هذه العلة التي يعتل بها مَن قاس حروف التثنية على الألف المقصورة الواقعة لامًا، وعلى حروف إعراب الأسماء الستة، لأجل تفنيد القول بتقدير حركات الإعراب عليها، قولُ العكبَري ــ رحمه اللّه ــ: "إنّ حرف الإعراب في الأسماء الستة لام الكلمة، ولام الكلمة تحرك بحركة الإعراب، فإذا تعذَّرتْ لفظًا قُدِّرَتْ، والحروف في التثنية والجمع لا تستحق حركة، فعند ذلك لم تتعذر لفظًا حتى تُقدر، بل زيدت حروف إعرابٍ، ودالة على الإعراب، ومع قيام الدليل على الشيء لا يُقدّر"[2]

وفي كلامه من الخلط ما لا يخفى، ولكنه مفيد في بيان وجه إلغاء علة الشبه بين ما تُقَدَّر عليه الحركات وبين المثنى، فقد فُهم منه أنّ حرف الإعراب إما أن يكون من أصل الكلمة، وإما أن يكون زائدًا على أصلها، فجعل من حرف الإعراب الزائد حرفَ التثنية، ثم بين أنه دالٌّ على الإعراب، ولا يستقيم أن يكون دالاً على الإعراب مع كونِ الإعراب مقدَّرًا؛ لأن المقدَّر هو الذي لا وجود له في الظاهر.

وبذلك يتبين عدم دقة معيار هذه العلة، ونخلص إلى أنَّ النظر يدعو إلى عدم القول بتقدير علامات الإعراب على حرفي التثنية؛ لأنهما دالان على الإعراب، قائمان مقام

١) انظر التعليقة ١/٣٤-٣٥

٢) التبيين للعكبري: ٢١٠.

علامته الأصلية، ولسنا بحاجة إلى تقدير علامةٍ يوجد ما يُغني عنها، مع وضوح علَّةِ ذلك، وسيتبين هذا تَبيُّنًا أوْفَى في المسألة التالية.

نقد علَّة حمل عَلَمِ التثنية على الحرف الصحيح

يظهر أنَّ ابن جني وبعض النحويين أجْرَوْا على حرف المد(الألف) أحكام الحرف الصحيح في هذه المسألة، ولم ينظروا إليه باعتباره حركة ممطولةً صوتيًا، فكان هذا سببًا في الخلط بينه وبين تاء التأنيث ـ كما ذكر ابن جني ـ وبسببه اختلفوا في كونه حرف إعراب أولا، والصواب أنه يشبه تاء التأنيث في الزيادة لأجل أداء وظيفة صرفية، وهو شبه معنوي غير لفظي، كما تَشابَها في لزوم انفتاح ما قبل كل واحدٍ منهما، وكلا الأمرين لا يقتضي تمام المشابهة المقتضي للقياس.

وإجراء أحكام حرف الإعراب عليهما يقتضي كونهما متشابهين من جهة الطبيعة الصوتية، وذلك غير حاصلٍ في الواقع، أما اجتماعهما في علة الزيادة فغير كافٍ لإثبات الحكم، بل هو من طرق القياس المنقوضة بالفرق عند الأصوليين، وهو حمْلُ فرعٍ على أصل لأمر مشترك بينهما، مع وجودِ وصفٍ فارقٍ بينهما يمنع من صحة القياس[1].

وبيان ذلك أن الطبيعة الصوتية لحرف المَدّ تدلّ دلالة واضحة على أن حكمه حكم الحركة صوتيًا لا حكم الحرف الصحيح، قال سيبويه: " ومما يدلك على أن حرف المد بمنزلة متحرك، أنهم إذا حذفوا في بعض القوافي لم يجز أن يكون ما قبل المحذوف[2] إذا حُذف الآخر، إلا حرف مد ولين، كأنه يعوّض ذلك، لأنه حرف ممطول"[3] وأوضح ذلك في مكان آخر فقال: "وذلك أن كل شعْرٍ حذفتَ من أتمٍّ بنائه حرفًا متحركًا[4]، أو زنة حرف متحرك، فلا بد فيه من حرف لِينٍ للرِّدف، نحو :

وما كل ذي لُبٍّ بمؤتيكَ نصحَهُ وما كل مؤتٍ نصحَه بلَبِيبِ[5]

فالياء التي بين الباءين رِدف"[6] .

فهو يستدل على كون حرف المد كالحركة بأنهم إذا أرادوا أن يحذفوا آخر التفعيلة، لم يحذفوه إلا إذا كان ما قبل الحرف المراد حذفه حرف مد، لأن المد الذي فيه يعوّض الحرفَ المحذوف المحرَّك، وشرحه أبو علي الفارسي بأنه بمنزلة المتحرك لأنه يفصل

١) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني ٩٤٥/٢

٢) المراد بالمحذوف القافية المحذوف آخرها.

٣) سيبويه ٤٣٨/٤ ، وانظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري ١٢٥١/٢

٤) مثل (لُنْ) من (مفاعيلن).

٥) البيت من الطويل، لأبي الأسود الدؤلي، الأغاني ٣٥٥/١٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٣٨/٢.

٦) سيبويه ٤٤١/٤.

الساكن غير الممدود بالمد الذي فيه، فيصير الزائد فيه عوضًا من الحركة، لأنه زيادة في الصوت، كما أن الحركة في الحرف المتحرك زيادة في الصوت[1].

وبيانُ ما قاله سيبويه يَضِحُ بنحو قافية (مَفاعِيلُنْ) إذا حذف منه (لُنْ) بَقِي على (مَفاعي) فصار إلى (فعولُن) وتلزمه هذه المدة في جميع قوافي القصيدة، لأنها حركة طويلة تقوم مقام (لُنْ) المحذوف من جهة الكمية الصوتية، وهذه المدة هي التي تسمى في العروض : حرف الرِّدْفِ ، وهذا الإجراء كثير جدًا في الشعر العربي[2].

والظاهر أنَّ الشَّبَه الذي يقتضي القياس في العلة إنما يقع بين حرف التثنية وياء المتكلم المكسور ما قبلها؛ لما بينهما من الاشتراك الصوتي والصرفي، لأنهما معًا مَدَّتانِ، وكلاهما زائد لإضافة معنىً صرفي إلى أصل مَبنى الكلمة، وما قبل كلٍّ واحد منهما يلزم حركةً واحدة، هي الفتحة قبل الألف، والكسرة قبل ياء المتكلم، وحقيقة كلٍّ واحد منهما أنه امتداد للحركة المجانسة له، فكمُل بذلك الشبَه الصوتي بينهما؛ كما هو شأن الصوائت فيما بينها، والصوامت فيما بينها، ومع هذا نجد اتفاق النحويين على اعتبار ما قبل ياء المتكلم حرف إعرابٍ تُقَدَّرُ عليه الحركات[3]؛ لأن الياء اقتضتْ تَغَيُّر العلامة التي يقتضيها التركيبُ.

فلما قدَّروا الإعرابَ قبل الياء لم يكن لهم بدٌّ من أن يقولوا إنَّ ما قبلها هو حرف الإعراب، كالباء من (كتابِي) والخاء من (أَخِي) وهذا واضح، فكان ينبغي أن يُحمَل ما قبل حرف التثنية على ما قبل ياء المتكلم، ويُحمَل حرف التثنية من الجهة الصوتية الظاهرة على العلامة المقدَّرة قبل ياء المتكلم، فالألف في (هذان كتابان) هي علامة الرفع المقدرة قبل الياء في: (هذا كتابِي) والياء في كلتا الكلمتين حرف الإعراب، غير أن للإلف وظيفتين: الدلالةَ على الرفع، والتثنية، وللياء وظيفة واحدة فقط، هي الدلالة على المتكلم؛ لأنها ضميرٌ، ولها موقعٌ من الإعراب.

وقد أشار بعضُ النحويين إلى هذا ثم ردَّهُ محتجًّا بأن الإعراب لا يُقدَّر إلا على الآخِر، وما قبل حرف التثنية ليس بالآخِر، وأنه لو كان مثل ياء المتكلم لَلَزِمتْ الألف في التثنية ولم تنقلب ياءً في النصب والجر، كما تثبت الحركة قبل ياء المتكلم في جميع المواقع الإعرابية[4].

١) التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي ١٦٣/٥.

٢) انظر تفصيل ذلك في : الوافي بمعرفة القوافي ٨١-٩٠.

٣) انظر: الخصائص ٣٥٦/٢، وتمهيد القواعد لناظر الجيش٢٨٧/١، والمرتجل لابن الخشاب :٣٣٨.

٤) انظر: الهمع للسيوطي ١٦١/١

وهذا إيراد بيِّنُ الوهنِ بعيدُ الاعتبار، والنحويُّ مهمته التعليل لما يقف عليه من ظواهر لغة العرب[١]، وليس له أن يفرض عليهم ما لم ينطقوا به، ولا أن يجعل ما يمليه عليه منطقه حجةً عليهم، وليس من شرط صحةِ العلة أن ينُصَّ عليها أهل الفنّ، ولا أن يجمعوا على تعليل الحكم المعين بها[٢].

وقد التزمت العرب فتح ما قبل علامة التثنية مطلقًا، كما التزمت كسر ما قبل ياء المتكلم ما كان قابلا للكسر[٣]، وآخر الكلمة قد يُعتَبر حُكمًا كما يُعتَبر حقيقةً، ولا ريبَ أنَّ آخرِ الكلمة المركبة يعتبر بآخر أول جزء منها، كما يُعتبَر أحيانًا بآخر ثاني جزأيها، فقد اتفق النحاة على اعتبار ياء النسَب في المنسوب بها ــ وشبهها ــ حرفَ إعراب، نحو(مَدَنِيّ وقُرَشِيّ) اتفاقَهم على اعتبار ما قبل ياء المتكلم حرفَ إعراب، مع أن الآخرِ مختلف فيهما، كما اتفقوا على اعتبار آخر الجزء الأول من المركب الإضافي حرفَ الإعراب، مع اختلافهم في اعتبار آخر الجزء الأول من المركب المزجي حرف الإعراب[٤]، مع استوائهما من جهة التركُّب من جزأين، وإن اختلف نوع التركيب، والحَكَم في ذلك كله السماع عن العرب، ولا يُبنى القياس إلا عليه، وجَميع هذا الذي ذكرته يُعَدُّ دليلاً يُحتجُّ به من جهة كونه من المسلَّمات غير المتنازَع فيها، وأدلتها السماعية مستفيضة، أما الاستدلال بما هو محل نزاعٍ فليس بمُسَلَّم [٥].

وإن القول باعتبار ما قبل علامة التثنية حرف الإعراب لا يستلزم تقديرًا للعلامة؛ لأنَّ موجبَه استصحاب أصله المفرد، وعلامة التثنية اللاحقة به نطقت بها العرب بطريقة تُغني عن تقدير علامة أخرى، كما تقدم، قال سيبويه: " ويَستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أنْ يستعمل"[٦] فقد استغنوا عن الضمة والفتحة والكسرة اللاتي هنَّ الأصول، بالألف والياء في التثنية.

وأما ياء المتكلم فهي حرف واحدٌ نطقت به العرب على صورة واحدة، ولم تجعله متغيرًا بتغير الموقع الإعرابي، ولذلك اضطُرَّ إلى تقدير علامة الإعراب فيما قبله[٧]، مع أنه من جهته الصوتية والزيادة كحرف التثنية، والشيء يُحمَل على أكثر الأشياء شبَهًا به، وأقواها مشاركةً له في العلة، ولا يلزم من ذلك أن يستويا من كل وجهٍ، بل إن

١) انظر: سيبويه ٢٦٦/١، والإيضاح في علل النحو٦٦(حكاية عن الخليل)
٢) انظر: شرح الكوكب المنير ١٠٠/٤.
٣) انظر: الخصائص ٣٥٦/٢، وتمهيد القواعد ٢٨٧/١، والمرتجل :٣٣٨.
٤) انظر: التذييل والتكميل ٢٩٣/١
٥) انظر: الإيضاح: ٦٢.
٦) سيبويه ٢٥/١.
٧) انظر التبيين ١٥١، والتذييل والتكميل ٢٩٤/١.

الغالبَ أن يزيدَ أحدهما على الآخر في بعض الأحكام، ويعدُّ ذلك أمرًا طبيعيًّا في اللغة، ولا يؤدي إلى تناقض الأحكام، ولا فساد القياس[١].

وهذا من الأصول التي نبَّه عليها سيبويه كثيرًا في كتابه، كقوله: " وقد قال قومٌ من العرب تُرضَى عربيَّتُهم: هذا الضاربُ الرجلِ، شبّهوه بالحَسَنِ الوجه، وإن كان ليس مثلَه في المعنى ولا في أحواله؛ إلاّ أنّه اسمٌ وقد يَجُرُّ كما يجر وَيَنْصِبُ أيضًا كما يَنْصِبُ"[٢] وقال: " فشبهوا هذا بـ(لك) و(له) وإن كان ليس مثله؛ لأن من كلامهم أن يشبهوا الشيءَ بالشيءِ وإن لم يكن مثله"[٣] والإشارة في قوله:"فشبهوا هذا" إلى لام الجر الداخلة على المستغاث، يبينُ أنها مشبَّهةٌ في فتحها بلامِ الجر الداخلة على الضمير، نحو(لَك) و(لَه) وإن كان المستغاث اسمًا ظاهرًا منادًى، وليس الضمير كذلك.

ثم أعقب ابن جني ذلك بعلة أخرى رأى أنها تبطل القول بأن الحرف الذي قبل ألف التثنية حرف الإعراب، فقال: "وَأَيْضًا فَلَو كَانَ حرف الإِعْرَاب في (الزيدان) هُوَ الدَّال كَمَا كَانَ في الْوَاحد لوَجَبَ أَن يكون إعرابه في التَّثْنِيَة كإعرابه في الْوَاحد، كَمَا أَن حرف الإِعْرَاب في نَحْوَ (فرس) لما كَانَ هُوَ السِّين وَكَانَ في (أَفْرَاس) أَيْضًا هُوَ السِّين كَانَ إِعْرَاب أَفْرَاس كإعراب فرس وَهَذَا غير خَفِي"[٤].

أما منع ابن جني أن يكون حرف الإعراب في الواحد هو حرف الإعراب في التثنية فقد تقدم الرد عليه بما يكفي، وبيان وجه عدم صحة علته، وأنّ الأصل فيما يجب في الواحد عدمُ امتناعه في التثنية، ولاحجة لمانعه، وتبَين أن العلَّة التي اعتلَّ بها لذلك لا تصلح للاحتجاج بها، وأما تشبيهه هنا المثنى بجمع التكسير في إيجاب ذلك فهو أيضا يعدُّ تشبيهًا مع الفارق القادح في العلة؛ من قِبَلِ أنَّ آخرَ (أفراس) حرف صحيح يتحمل حركة الإعراب، وليس كذلك الألف في (الزيدان) ونحوه، وجمع التكسير لم يسلم فيه مبنى المفرد، كما كان سالمًا في المثنى، فقد دخلتْ ألف(أفراس) وسْط المبنى فغيَّرتْه، ولم تلحق بالآخرِ الذي هو حرف الإعراب، فأنَّى أن يتأتَّى تشبيه الزيادة في المثنى به؟ وهذا ذكره ابن جني نفسه في كتابه(سر صناعة الإعراب) وأبطل به هذا التشبيه الذي اقتصر عليه هاهنا! [٥].

١) انظر لمع الأدلة: ١٠٤
٢) سيبويه ١٨٢/١
٣) سيبويه ٣٧٧/٢
٤) علل التثنية: ٥٣.
٥) انظر: سر صناعة الإعراب ٦٩٧/٢-٦٩٨.

علةُ عَدَمِ اعْتِبارِ نُونِ التثْنِيَةِ حَرْفَ إعْراب

أبطل ابنُ جني رحمه اللّه القولَ بجواز أن تكون نون التثنية حرف الإعراب ــ تَبَعًا لسيبويه ــ معلِّلاً ذلك بأنها حرف صحيح يحتمل الحركة، فلو كانت حرف إعراب لظهرت عليها حركاته، ثم أُقرَّت الألف، فيقال: قام الزيدانُ، ورأيتُ الزيدانَ، ومررتُ بالزيدانِ، كما يقال: هؤلاء غلمانٌ، ورأيت غلمانًا، ومررتُ بغلمانٍ، وأنها لو كانت كذلك لثبتت في الإضافة ولم تحذفَ[1].

وجميع ما اعتلَّ به هاهنا صحيح في نفسه وظاهر، ولكنه ليس علَّةً في حقيقته، بل هو من قبيل القول بالموجَب الذي بُنيتْ عليه العلة، وليس ذلك رافعًا للخلاف[2]؛ لأن ما ذكره محل اتفاق، فهو أمارةٌ على أن هذه النون ليست بحرف الإعراب، فقد بَقي أن يقال: عَلِمْنَا بالأدلة اللغوية التي ذكرتَها أن هذه النون ليست بحرف الإعراب، وسَلَّمْنا بذلك، فما الذي منعها من أن تكون حرف إعرابٍ، مع أنها حرف صحيح يتحمل حركات الإعراب؟

فالجواب أن الذي منَع صلاح نون التثنية أن تكون حرف إعراب، إنما هو كونُها في الأصل تنوينًا، فهي التنوين نفسه[3]؛ ولذلك تحذَف في الإضافة كما يُحذَف التنوين[4]، فلما لحقت علامةُ التثنية بالكلمة انقلب التنوين نونًا؛ لأن حرف التثنية حركةٌ ممطولة فلا تتحمل الحركات ــ كما تقدم ـ والتنوين لا يلي إلا حركةً قصيرةً، ولا يكون إلا تابعًا لحركة الإعراب[5]، فلما حيل بينه وبين الحرف المحرك بمَدَّة انقلبَ نونًا، وحُرِّك لشبَه التقاء الساكنين[6]، أو للثقل الناشئ من مجيء حرف ساكن عقيب مَدة، فلو قيل: (زيدانْ ورجلانْ) لأمكنَ ذلك ولَتَأَتَّى، ولكنه ثقيل ولا سيما في الوصل، وهذا التخريجُ قريبٌ من القول بأنّ هذه النون عِوَض عن التنوين وحركةِ الإعراب، وهو رأي سيبويه ــ فيما قد يتبادر من عبارته ــ وتبعه عليه فريق من النحويين ومنهم ابن جني[7].

وقد تقدَّم تحليل عبارة سيبويه وشرحها بما يحتمله قوله:" وتكون الزيادة الثانية نونًا كأنها عِوَض لما مُنِع من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر..." [8] وتبين أنها ليست نَصًّا صريحًا بأنه يرى أن النونَ عِوَضٌ عن الحركة والتنوين، وأنَّ ذلك لا يعني

---

١) علل التثنية: ٥٣.

٢) انظر: الإغراب في جدل الإعراب للأنباري:٥٦، والفيض ١٠١٤/٢، وارتقاء السيادة ١٢٦.

٣) انظر شرح السيرافي ٢٢٤/١، وشرح الكافية للرضي ٧٩/١، والتذييل والتكميل ٢٩٨/١.

٤) انظر: المحرر ٢٧٥/١.

٥) انظر: التبصرة والتذكرة: ٨١/١، واللباب ١٠٦/١.

٦) انظر : المقتضب ١٥١/٢، شرح السيرافي ٢٢٧/١، سر صناعة الإعراب ٤٩٠/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٥٠/١

٧) انظر: سيبويه ١٨/١، والمقتضب ١٥٣/٢، وشرح السيرافي ٢٢٦/١، وسر صناعة الإعراب ٤٩/٢-٤٩١، وشرح المفصل ٢٣١/٤، وشرح جمل الزجاجي ١٥٢/١-١٥٣، والتذييل والتكميل ٢٣٦/١-٢٣٧. والمحرر ٢٧٣/١-٢٧٤.

٨) سيبويه ١٧/١-١٨.

تعويضًا بدليًّا صريحًا؛ إلا على وجه ما، ولذلك خرجه ابن عصفور رحمه الله تخريجًا آخَر، فقال:"ومنهم مَن ذَهَبَ إلى أَنّ هذه النون زيدَتْ في الآخِر؛ ليظهر فيها حكمُ الحركةِ والتنوين اللذين كانا في المفرد، وليست بِعِوض، وهو الصحيح، وإليه ذهبَ سيبويه"(١)

ومراده ـ حسب شرحه ـ أنها تحذف عندما تحلُّ محل التنوين عند الإضافة، إذا قيل: "هذانِ كتابا زيدٍ" فظهر بحذفها حكمُ التنوين؛ لأنه يُحذف للإضافة، وتثبت مع الألف واللام، كما تثبت الحركة، إذا قيل:" الكتابانِ" فلم تحذف مع الألف والنون ـ كما يُحذف التنوين ـ لبعدها عنهما(٢)، ولكن ثبتت كما تثبت الحركةُ في المفرد، ومِن ثمَّ قال سيبويه: " كأنها عِوَض لما مُنِع من الحركة والتنوين" (٣).

فكلمة "عِوض" التي عبَّر بها سيبويه وتمسك بها ابن جني وبعض النحويين، خرَّجها ابن عصفور على غير حقيقة ظاهرها، ويبدو أن السبب في ذلك ورودها في سياق مخالف لما يتبادر من دلالتها المباشرة، وهذا ما أشرتُ إليه في مسألة سبقتْ، ونبهتُ على أنَّ أبا علي الفارسي رحمه الله كذلك خرَّجها على وجه قريب جدًا مما ذكره ابن عصفور، ومنه قوله: "ألا ترى أنه قد نقص من اللفظ حركةٌ كانت تجب للإعراب، ولم يُستنكر أن يُعوّض من هذا الناقص الذي هو الحركة، وهو العِوض، إنما هو من الحركة لا من الإعراب، ألا تراه قال: كأنه عوض من الحركة والتنوين، ولم يقل: عوض من الإعراب والتنوين، فهذا على قوله صحيح"(٤).

فقد دل تخريج أبي علي وما تقدم من تخريج ابن عصفور على أن كلام سيبويه يحتمل غير ما استظهره ابن جني ومَن رأى رأيه في كون نون التثنية عِوَضًا حقيقيًا من الحركة والتنوين، وهذا يؤدي إلى ضعف العلة التي تمسكوا بها في سبب تعليل ماذكره سيبويه؛ لأن صحة الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوره(٥)، ولم يكن تصورهم لمفهوم مقالته بقاطع الدلالة في محله، ولا أعني بذلك دقةَ ما ذهب إليه غيرُهم، ولكن أعني أنَّ مناط الحكم متنازَع في تحريره، ومحتمل لغير وجه، وقد أشار أبو حيان رحمه الله إلى هذا الاضطراب في تعيين مراد سيبويه بعبارته السابقة(٦)، وتعليقُ العلةِ المستنبطة بما لا يخلو من الاعتراضات والقوادح يُذهب عِلّيتَها(٧)، ويفقدها قيمتها.

١) شرح جمل الزجاجي ١/١٢٣.
٢) انظر شرح جمل الزجاجي ١/١٥٤.
٣) سيبويه ١/١٧-١٨.
٤) التعليقة ١/٣٥.
٥) انظر: شرح الكوكب المنير ١/٥٠، والإبهاج للسبكي ١/١٧٢، والتقرير والتحبير لابن أمير حاج ٢/٨٢، ٢٢٢
٦) انظر التذييل والتكميل ١/٣٠١-٣٠٢.
٧) انظر البرهان في أصول الفقه للجويني ١/١٧٥.

والذي أحْوج ابنَ جني ـ تَبَعًا لفهمه لسيبويه، وكذا غيره ممن يرى رأيه ـــ أن يقول إن هذه النون عِوضٌ عن التنوين وحركة الإعراب معًا، هو ما تكلفوه من القول بأنَّ حرف التثنية هو حرف الإعراب، فكان ينبغي أن تليه علامة الإعراب اقتضاءً[١]، فلما رأوا هذه النون تتلوه ذهبوا إلى أنها للتعويض عما كان عليه الاسم من التنوين وحركة الإعراب[٢]، اللذين استحقهما بحكم الاسمية والتمكن، قبل لحوق علامة التثنية به؛ لأن علامة التثنية لَمْ تُزِلْ عنه ذلك الاستحقاق[٣].

وقد بينت في بداية مناقشة علَل ابن جني في هذه المسألة أنَّ الاسمية والتمكن إنما أوجبا للاسم الإعراب باتفاق، ولَم يوجبا له نوعًا خاصا مِن علامات الإعراب، ولا تنوينًا؛ فلا تأثير لهذه العلة على حكم التنوين ولا نوع الإعراب، وهذا يقدح فيها[٤]، وحركة الإعراب انقلبت ألفًا لعارض صوتي اقتضاه المعنى الصريح في اللاحق بمَبْنى الكلمة، وذلك العارض نفسه اقتضى انقلاب التنوين نونًا ـ كما تقدَّمَ ـ ولا يتعارض شيء من ذلك مع الاسمية والتمكن اللذين أوْجبَا الإعراب في الكلمة.

ثم ختم ابن جني تعليلاته لصحة مذهب سيبويه في عَلَم التثنية بما يراه نتيجةً لها فقال: "فقد صح أن (الألِفَ) حرفُ الإعراب"[٥] يريدُ أنَّ (الألفَ) حرف الإعراب في المثنى كما فهم من كلام سيبويه، اعتمادًا على الحُجَج التي قدمها.

وتقدَّمت مناقشته في حججه وتبين أنها لا تقتضي صحة ما ذهبَ إليه، ولا تصحيح ما فهمه من مذهب سيبويه في هذه المسألة، واتضح بما تقدم أن ما قدمه ابن جني رحم الله في هذه المسألة لايرقى إلى درجة العلَل المقنعة التي يمكن الاعتماد عليها في إثبات كون الألف حرفَ إعرابٍ في المثنى، كما تقدم توضيح جميع عِلَلِه وبيان المراد من كل علة وما يقدح فيها.

١) انظر شرح السيرافي ٢٢٢/١

٢) انظر المحرر ٢٧٤/١

٣) انظر :سيبويه ١٨/١، وشرح السيرافي ٢٢٦/١، وسر صناعة الإعراب ٤٩/٢-٤٩١، وشرح المفصل ٢٣١/٤،

٤) انظر: لمع الأدلة ١٠٦، وارتقاء السيادة: ١٢٤.

٥) علل التثنية ٥٤.

الخاتمة والتوصيات

الحمد لله بدءًا وانتهاءً، أما بعد: فقد انتهى ما قصدتُ إلى مناقشته ونقده من علَل ابن جني ـ رحمه الله ـ التي اعتلَّ بها لمذهب سيبويه في التثنية، وكانت الدراسَة محصورة في كتابه: "علَل التثنية" ولكنها اقتضت الاطلاع والاستزادة فيما تيسر من كتبه الأخرى؛ للوقوف عَلى آرائه في المسألة بدقة، كما أنّ انحصار البحث في فَلَك"العلة" النحوية أفضى به إلى الاعتماد على كتب الأصول النحوية والفقهية؛ لتصنيف معايير العلة لدى ابن جني في كتابه المذكور.

ولم آلُ جهدًا في مقابلة ما ذكره ابن جني بما ذكره غيره من النحويين المحققين، سواء في ذلك متقدموه ومعاصروه، ومَن جاء بعده من المحققين؛ لأجل تأصيل البحث من المصادر المعتمدة في فنه، إذ كان الخلاف في هذه المسألة شديدًا، والنقائض فيها كثيرة، والآراء فيها شديدة التباين، وكان منهجي في ذلك التعليق على كلام ابن جني ونقده وتحليله، وعرض علله على مقتضى القياس، ثم توثيق ما أذكره من الرأي والاستنباط بعزوه إلى المصادر التي ذكرتُه أو أشارتْ إليه أو نظَّرتْ له.

وبالنظر إلى ما استبانه البحث من القضايا المتعلقة بـ(العلة) النحوية، والأحكام التي بسطها ابن جني في تعليله لعبارة سيبويه، وما جرى من مناقشتها ومقارنتها بما سجله النحويون في هذه المسألة، وبعد ما تقدم من عرضٍ لعِلل ابن جني على علَل النحويين وإجراءِ أحكام العلة عند الأصوليين؛ انتهى الباحثُ إلى استنتاج الموجز الآتي:

١. بدا ابن جني ـ رحمه الله ـ في كتابه "علل التثنية" مدافعًا عن مقالة سيبويه في عَلَم التثنية، بانيًا تعليلاته على القطع بصحة كلام سيبويه كله؛ فكانت معايير العلة عنده تدور حيث دارتْ مقالة سيبويه، ولو بتكلف وتعَمُّل.
٢. اعتمد ابن جني رحمه الله جمعًا من العلَل التي ترد في باب القياس، لإثبات ما فهمه من مذهب سيبويه في هذه المسألة، فقد اعتمد على علة الشبة، والحمل على النظير، والنقيض، والتعويض.. ونحوها مما تقدم، ولكن تبين عند النظر في تلك العلَل أن غالبها إما قاصر، أو منقوض، أو غير مؤثر في الحكم، أو غير موجِب للحكم، أو فاسد الاعتبار، أو معارَض، أو غير صحيح...ونحو ذلك مما تقدم إيراده من القوادح في علله.
٣. قد اقتضى كثرة الإيراد على علَل ابنِ جني في كتابه "علِل التثنية" فيما يتعلق بتصحيح مذهب سيبويه القطعَ بِضعفِ ما ذهب إليه من وجهين: الأول: عدم تخريج المسألة على ما تصح به علميًا. الثاني: عدم تخريج عبارة سيبويه تخريجًا دقيقًا، أو ـ على الأقل ـ عدم الاكتفاء بوجه واحدٍ مقطوع به.

٤. لا ينبغي القطع والاغترار بكل ما يذكره العالِم في فنٍّ من الفنون بالنظر والاستنباط العقلي، وإن كان ذلك العالِم إمامًا في الفن (كسيبويه) أو محققا فيه (كابن جني) لأن ذلك يحجب عن إدراك ما قد ينطوي عليه كلامه من خلل أو قصور.

٥. توصَّل البحث بالمناقشة ومحاولة السبْر الدقيق لحقائق مبنى المثنى، وبِتتبع مقالات علماء النحو وآرائهم، إلى أن أدقَّ وصفٍ علمي له تستقيم عِلَلُه على مقتضى القياس النحوي: أنه معرَب، حرفُ إعرابه ما قبل حرف التثنية، وحرف التثنية قائم مقام علامة الإعراب، ومستغنًى به عنها، وليست العلامة مقدَّرةً عليه، وله وظيفتان: تركيبية، وهي هذه، وصرفية، وهي دلالته على التثنية، وأنَّ نونه منقلبة عن تنوين مفرده، ومن النحويين مَن وافق على هذه الأحكام أو بعضها، بالقطع أو الترجيح، وعبارة سيبويه تحتملها كلها، ولكن ليست نصًّا فيها.

٦. تبينتْ الدراسة أنَّ إغفال التدقيق في الوصف الصوتي ومقتضياته، كان من أهم أسباب ضعف اعتلالات ابن جني لرأي سيبويه، مع أن ابن جني من أبرز الصوتيين في الدراسات اللغوية.

التوصيات:

توصي هذه الدراسة بما تبين من ضرورة انتقال البحث العلمي في النحو العربي إلى التدقيق في الأحكام التي يذكرها النحويون، وفي تعليلاتهم وأدلتهم، بدلا من اتخاذها أدلةً قاطعةً، كما توصي بعرضِ علل النحويين على ما تقرر في علم الأصول للكشف عن حقائقها وصحة الاعتلال بها علميًّا. وتوصي الدراسة أيضا بالاهتمام بالجانب الصوتي وما يترتب عليه من نتائج مؤثرة في الوصف النحوي التركيبي والصرفي، فمن يتأمل طبيعة المباني الصرفية يجدها مرتبطة ارتباطًا وثيقا بالمقتضيات الصوتية، كارتباط الظواهر التركيبية بالمعطيات الصرفية.

والله أعلم وصلى الله وسلم على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثَبَت المراجع

- الإبهاج في شرح منهاج الوصول إلي علم الأصول، السبكي: علي بن عبد الكافي وابنه عبد الوهاب، (د.ط) بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٦هـ.
- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو العربي، الشاوي المغربي: يحيى بن محمد أبي زكريا، تحقيق: عبد الرزاق السعدي، ط:١، دار سعد الدين، دمشق، ١٤١١هـ.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق في علم الأصول، الشوكاني: محمد بن علي، تحقيق: سامي بن العربي الأثري، ط:١، دار الفضيلة، الرياض، ١٤٢١هـ.
- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري: عبد الرحمن بن محمد، تحقيق فخر صالح قداره، ط١، بيروت، دار الجيل، ١٤١٥هـ.
- أصول الفقه، المقدسي: محمد بن مفلح، تحقيق: فهد السدحان، ط:١، مكتبة العبيكان، ١٤٢٠هـ.
- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، علي بن الحسين القرشي، بعناية سمير جابر، ط:٢، دار الكتب العلمية، بيروت،١٤١٢هـ.
- الإغراب في جدل الإعراب، أبو البركات الأنباري: عبد الرحمن بن محمد، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط:١، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٣٧٧هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف أبو البركات الأنباري: عبد الرحمن بن محمد، تحقيق: (د.ط) دار الفكر، بيروت (د.ت).
- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط:٢، دار العلوم (د.م) ١٤٠٨هـ.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي: عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق مازن المبارك، ط:٥، دار النفائس، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- البرهان في أصول الفقه، إمام الحرمين الجويني: عبد الملك بن عبد الله، تحقيق: صلاح عويضة، ط:١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨ه.
- التبصرة والتذكرة، الصيمري: عبد الله بن علي بن إسحاق، تحقيق: فتحي أحمد، ط:١، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري: عبد الله بن الحسين، تحقيق عبد الرحمن العثيمين: ط:١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي: محمد بن يوسف، تحقيق حسن هنداوي، ط:١، دار القلم، دمشق، ١٤١٨هـ.
- التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، تحقيق عوض بن حمد القوزي ط:١، مطبعة الأمانة، القاهرة، ١٤١٠هـ.

- التقرير والتحبير، ابن أمير حاج الحنفي: محمد بن محمد، ط:٢، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش: محمد بن يوسف، تحقيق: علي محمد فاخر وشركائه ط:١، القاهرة، دار السلام، ١٤٢٨هـ.
- الحدود في الأصول، ابن فورك: محمد بن الحسن الأنصاري، تحقيق: محمد السليمان، ط:١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٩م.
- الخصائص، ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، (د.ط) دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٧٦هـ.
- سر صناعة الإعراب، ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق حسن هنداوي، ط:١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ.
  - سيبويه = الكتاب.
- شرح أبيات سيبويه، السيرافي، يوسف بن أبي سعيد، تحقيق: محمد علي سلطاني، ط:١، دار المأمون، دمشق، ١٩٧٩م.
- شرح التسهيل، ابن مالك: محمد بن عبد الله، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط:١، دار هجر، مصر، ١٤١٠هـ.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، الرّضي الاستراباذي: محمد بن الحسن، تحقيق حسن بن محمد حفظي، ويحيى بشير مصري، ط:١، جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، ١٤١٤هـ.
  - شرح الصفار = شرح كتاب سيبويه
- شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم: بدر الدين محمد ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، (د.ط) دار الجيل، بيروت (د.ت).
- شرح الكافية للرضي = شرح الرضي لكافية ابن الحاجب.
- شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير في أصول الفقه، ابن النجار: محمد بن أحمد الحنبلي، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، ط:١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٨هـ.
- شرح المفصل، ابن يعيش: يعيش بن علي النحوي، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، ط:١، دار سعد الدين، دمشق، ١٤٣٤هـ.
- شرح المقرَّب المسمى التعليقة، ابن النحاس الحلبي: محمد بن إبراهيم، تحقيق خيري عبد الراضي، دار الزمان، المدينة المنورة، ط:١، ١٤٢٦هـ،
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور: علي بن مؤمن الإشبيلي، تحقيق: صاحب أبو جناح، (د.ط) دار الكتب، جامعة الموصل، ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه، السيرافي: أبو سعيد الحسن بن عبد الله، تحقيق: رمضان عبد التواب، ومحمود حجازي، ومحمد هاشم، ط:١، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٦م.

- شرح كتاب سيبويه، الصفار: قاسم بن علي البطليوسي، تحقيق: معيض بن مساعد العوفي، ط:١، دار المآثر، المدينة المنورة، ١٤١٩هـ.
- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، الميداني: عبد الرحمن حسن حبنكة، ط:٣، دار القلم، دمشق، ١٤٠٨هـ.
- علل التثنية، ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: صبيح التميمي، (د.ط) مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد، ١٤١٣هـ.
- علل النحو، الوراق: أبو الحسن محمد بن عبد الله، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، ط:١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ.
- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، الفاسي: محمد بن الطيب، تحقيق محمود فجال، ط:٢، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ١٤٢٣هـ.

  - الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح، ابن الربيع الأندلسي: عبيد الله بن أحمد القرشي، تحقيق فيصل الحفيان ط:١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٢هـ.

- الكافي في علمي العروض والقوافي، الخواص: شهاب الدين أحمد بن عباد، تحقيق عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط:١، دار الإسلام، المنصورة، ١٤٢٢هـ.
- الكتاب لسيبويه، سيبويه: عمرو بن قنبر، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط:٢، دار الجيل، مصر، ١٤٠٢هـ.
- الكناش في فني النحو والصرف، الملك المؤيد: إسماعيل بن لأفضل الأيوبي، تحقيق: رياض الخوام، ط:١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري: عبد الله بن الحسين، تحقيق عبد الإله نبهان، ط:١، دار الفكر، بيروت، ١٤١٦هـ.
- لسان العرب، ابن منظور: محمد بن مكرم الأنصاري، (د.ط) دار صادر، بيروت، (د.ت).
- لمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات الأنباري: عبد الرحمن بن محمد، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط:١، مطبعة الجامعة السورية، دمشق، ١٣٧٧هـ.
- المحرر في النحو، الهرمي: عمر بن عيسى، تحقيق منصور علي، ط:٢، دار السلام للطباعة، القاهرة، ١٤٢٩هـ.
- المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب: عبد الله بن أحمد، تحقيق: علي حيدر، (د.ط)، دمشق (د.ن)، ١٣٩٢هـ.
- المسودة في أصول الفقه، ابن تيمية: أحمد بن عبد الحليم، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (د.ط) دار الكتاب العربي (د.ت)

- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، ط:٢، المكتبة الإسلامية، تركيا.
- معيار العلم في المنطق، أبو حامد الغزالي، الإمام محمد بن محمد الطوسي، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط:١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ.
- المقتصد قي شرح الإيضاح، الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن، تحقيق كاظم بحر المرجان (د.ط) دار الرشيد، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨٢م .
- المقتضب، أبو العباس المبرد، محمد بن يزيد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، ط:١، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، ١٣٩٩هـ.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، أبوحيان الأندلسي: محمد بن يوسف، تحقيق: على محمد فاخر، وأحمد محمد السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، ط١:، مصر، دار الطباعة المحمدية، ١٤٣٥هـ.
- المُهَذَّبُ في علْمِ أُصُولِ الفقْه المُقَارَن، (تحريرٌ لمسائله ودراستها دراسةً نظريَّةً تطبيقيَّةً)، النَملَة: عبدَ الكَريمَ بن علَي، ط:١،الرياضَ، مكتبة الرشد، ١٤٢٠ هـ
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري: يوسف بن سليمان، تحقيق: زهير عبد المحسن، ط:١، الكويت، المنظمة العربية للتربية والثقافة، ١٤٠٧هـ
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، وعبد العال سالم مكرم ، (ن.ط) بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٣هـ.
- الوافي بمعرفة القوافي، أبو العباس العنابي: أحمد بن محمد الأندلسي، تحقيق نجاة بنت حسن، ط:١، جامعة الإمام، الرياض، ١٤١٨هـ.